الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

علاقة الإنفاق الحكومي بالدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطلبة:

- بلفتحي إيمان
- بن الشاوي شيماء

إشراف الأستاذ(ة):

د. رملي حمزة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. لطيف وليد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. رملي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

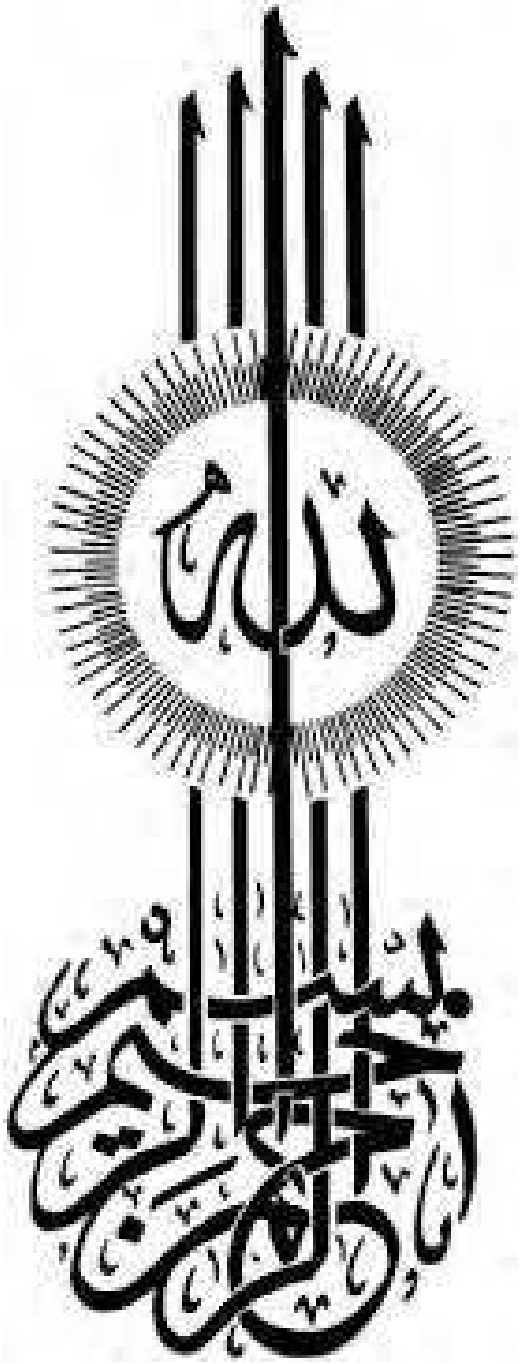
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ النمل 19

الحمد لله والشكر الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.....

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستاذ المشرف الدكتور **"حمزة رملي"** على توجيهاته القيمة ودعمه الكبير حيث أخذنا من وقته ومن جهده وعلى كل ما قدمه إلينا من توصيات من أجل إنجاز هذا العمل....

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة أساتذتنا الكرام على قبولهم مناقشة مذكرتنا حتى تصحح العيوب وتصوب الأخطاء.....

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا أو تلقينا منه علما صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا الدراسي من قريب أو من بعيد، في السر أو في العلن، بالكثير أو بالقليل ..... حتى ولو كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة...

إلى كل هؤلاء نقول.....

"بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم"

الإهداء

إلى من وهبتني الحياة ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني...أمي الغالية

إلى أعزمن في الوجود...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي...أبي العزيز

إلى من تحمل معي عناء اعداد هذه المذكرة ...زوجي الغالي

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها ...أخواتي: صورية، صباح، سعيدة، كريمة، خولة، مريم

الى كل من علمني حرف...

إلى كل الأحباب والأصدقاء...

إلى من جمعني بهم مشعل العلم.....

إلى كل من عرفت وصادقت وأحببت...

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.....

إيمان بلفحتي

الإهداء

الحمد الله حمدا كثيرا يليق بكماله وعظمة صفاته، نحمده على أن وفقنا إلى إتمام هذه الرسالة بلطفه وكرمه وأعطانا الصبر والقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع نحمده حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه وأصلي على وأسلم على من بعثه الله نورا للعلمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

إلى التي لم تتوانى يوما في تربيتي ورعايتي ودفعتني نحو طريق النجاح:

أمي الغالية "فاطمة" أطال الله في عمرها.

إلى الذي لم يبخل على بشيء وضحى براحته في سبيل أن يراني كما أراد:

أبي العزيز "بوبكر" أطال الله في عمره.

إلى كافة الإخوة والاخوات تقديرا وعرفانا لهم على مساعدتهم المادية والمعنوي.

إلى كل من صاحبني في الدراسة .... إلى أحبائي وكل من وقفوا بجانبي وكانوا سندا في مشواري الدراسي وأخص بالذكر: "فادي"؛ "أصالة"؛ "شيماء".

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي هذا العمل المواضع إلى كل من علمني حرفا وإلى كل مثابر في طلب العلم.

شيماء بن الشاوي

ملخص

الملخص

تهدف هذه الدراســـة إلى معالجة إشـــكالية الإنفاق الحكومي وأثره على الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وهذا من خلال دراسـة تحليلية لكل من تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وتطور الدخل العائلي المتاح خلال نفس الفترة، وحساب قيمة معامل الارتباط خلال هذه الفترة بين المتغيرين والذي بلغت قيمته (rp = 0.973).

خلصت الدراسة إلى أنه هناك ارتباط طردي قوي بين الإنفاق الحكومي العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، ويفســـر هذا بالتضـــخم في الوظيف العمومي، وباعتبار كتلة الأجور تمثل الحصــة الكبرى من نفقات التسـيير ما يفوق 60 % وبالتالي فإن أي زيادة في نفقات تخص الأجور سوف تؤثر على الدخل العائلي المتاح.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة؛ نفقات التسيير؛ نفقات التجهيز؛ الدخل العائلي المتاح.

Abstract

This study aims to address the problem of government spending and its impact on available family income in Algeria during the period (2000-2020), and this is through an analytical study of both the development of government spending in Algeria and the development of family income available during the same period, as well as the value of the correlation coefficient was also calculated During this period between the two variables, whose value was (rp = 0.973).

The study concluded that there is a strong direct correlation between public government spending and the available family income in Algeria during the period (2000-2020), and this is explained by inflation in the public office, and considering the mass of wages represents the largest share of operating expenses, more than 60%, and therefore any increase in Wage expenditures will affect the family's disposable income.

Keywords: Public Expenditures; Running Expenses; Processing Expenses; Disposable Family Income.

!

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
البسملة	I
شكر وعرفان	II
الإهداء	III
الملخص	V
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول والأشكال	X
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح	1-46
تمهيد	02
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي أسس ومفاهيم	03
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي عبر النظريات الاقتصادية	03
المطلب الثاني: مفهوم وتقسيمات النفقات العامة	06
المطلب الثالث: قواعد النفقات العامة	12
المطلب الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة	14
المبحث الثاني: ماهية عامة حول الدخل وعلاقاته	22
المطلب الأول: المقاربات النظرية للدخل	22
المطلب الثاني: تعريف الدخل وأنواعه	30
المطلب الثالث: علاقة الدخل بالمؤشرات الاقتصادية الكلية	33
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	43
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	43
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	44
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: دراسة تحليلية	47-65
تمهيد	48
المبحث الأول: منهجية الدراسة	49
المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة	49
المطلب الثاني: نموذج ومنهج الدراسة	49
المطلب الثالث: أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية المستخدمة	50

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة	51
المطلب الأول: حليل تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2020)	51
المطلب الثاني: تحليل تطور الدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)	56
المطلب الثالث: تحليل أثر تطور الإنفاق العام على الدخل العائلي المتاح في الجزائر	59
المبحث الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة	63
المطلب الأول: مناقشة الفرضية الأولى	63
المطلب الثاني: مناقشة الفرضية الثانية	63
المطلب الثالث: مناقشة الفرضية الثالثة	64
خلاصة الفصل	65
خاتمة عامة	69-66
قائمة المراجع	74-70

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	النماذج المطورة لتفسير تنامي النفقات العامة	18
02	مثال يوضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار	35
03	مثال لحساب مضاعف الاستثمار	40
04	تطور الإنفاق العام في الجزائر (2000-2020)	52
05	تطور الدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)	57
06	تطور الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)	60

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المنحنى الممثل لقانون فاجنر	19
02	المنحنى الممثل لقانون بيكوك -ويزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات	20
03	يوضح العلاقة بين الاستهلاك والدخل / الادخار والدخل	36
04	نموذج الدراسة	49
05	تطور نفقات العامة في الجزائر (2000-2020)	53
06	تطور نفقات التسيير في الجزائر (2000-2020)	54
07	تطور نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2020)	55
08	تطور الدخل العائلي المتاح (2000-2020)	58
09	تطور الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)	61

!

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد موضوع الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لها علاقة وطيدة بالدور الاقتصادي، حيث تأثر هو الآخر بمختلف التيارات الفكرية ما غير نظرة الاقتصاديين والسياسيين والدول لدور الدولة في الاقتصاد وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر، بحيث أصبح يشكل في النظرية الاقتصادية الكلية أحد مكونات الإنفاق الكلي الرئيسية، والذي يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتكوين الرأسمال الثابت من خلال الاستثمار في إقامة البنية التحتية وتطويرها، إضافة إلى إسهامه في تكوين رأس المال البشري من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم، وبذلك يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري على وجه التحديد مصدرا للوفورات الخارجية التي تحفز الاستثمار الخاص وتزيد فرص نموه في المدى الطويل.

إن الإنفاق الحكومي وهو تخصيص للموارد بين الاستثمار والاستهلاك وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين الجيل الحالي والجيل المقبل، ويعد أيضا أداة رئيسية للسياسة المالية تستخدمها الحكومة لزيادة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة بزيادة الدخل العائلي المتاح، والذي يكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك الحاجات والتي تكون دائمة أو غير دائمة، فعند إنفاق الأسر لأموالها في الاستهلاك تكون قد استهلكت في إطار ميزانية معينة، حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه أكبر من الدخل الذي تتوفر عليه والدخل هنا عبارة عن أموال متاحة للأسر تتصرف فيه كما تشاء في إطار التصرف العقلاني للأسرة الاقتصادية.

والجزائر من الدول التي غيرت النظرة لدور الدولة في الاقتصاد وذلك نتيجة للتقلبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري ما أدى إلى تزايد تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية لإشباع حاجات الأفراد المتزايدة واللامتناهية ما أدى إلى تزايد النفقات وتطورها كونها الأداة المهمة من أدوات السياسة المالية المتحكم فيها في التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف المرجوة، انعكس ذلك إلى إتباع سياسة مالية ممثلة في التوسع في النفقات بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول ومستدام خاصة في ظل الانفراج المالي وارتفاع أسعار المحروقات، إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب أين كانت متذبذبة وذلك نتيجة عدة عوامل لا يمكن التحكم فيها، ومنه وجب على صناع السياسات في الجزائر العمل المكثف من أجل إيجاد سياسة اقتصادية إنفاقيه رشيدة تنتهجها الدولة وتحاول الرفع من الرفع حجم الإنتاج الإجمالي في الجزائر، بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، والأهم هو تحقيق معدلات مقبولة وايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الجانب الاجتماعي وخاصة رفع مستويات الدخل العائلي المتاح، وتكون قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم ومنه تحقيق تنمية شاملة.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره ونظرا لأهمية الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية، وباعتبار أن الرفع من معدل الدخل العائلي المتاح هدف أي دولة كونه من المؤشرات الأساسية التي تعكس الوضعية الاقتصادية

السائدة، ونظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط الإنفاق الحكومي للدولة والدخل العائلي المتاح، ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- كيف تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟
- كيف تطور الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟
- هل توجد علاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

2. فرضيات الدراسة:

في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومحاولة تحقيق أهداف البحث وبالاعتماد على الدراسات السابقة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها كما يلي:

- هناك تزايد في الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- هناك تزايد في الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

3. أهمية الدراسة:

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح في الجزائر، من خلال أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل، وبالتالي فإن دراسة وتحليل الإنفاق الحكومي وأثره على الدخل العائلي المتاح من خلال استخدام أساليب التحليل سوف تساعد أصحاب القرار في الجزائر على اتخاذ القرارات المستقبلية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- معرفة اتجاه الإنفاق الحكومي ومحاولة تفسيره؛
- معرفة محددات الدخل العائلي المتاح في الجزائر؛
- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح في الجزائر.

5. مبررات اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع الدراسة منها الدوافع الذاتية ورغبتنا في البحث في موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالدخل العائلي المتاح، وهناك أيضا أسباب موضوعية وعلمية دفعتنا على هذا الاختيار، فالدوافع الموضوعية تمثلت في:

- تزايد أهمية الإنفاق ضمن السياسات الاقتصادية في العالم؛

– أهمية تغير الدخل ضمن مواضيع الاقتصاد الكلي والذي يعتبر محركا لكل المؤشرات الاقتصادية الأخرى (الاستثمار، الاستهلاك والادخار)؛

– يندرج الموضوع ضمن صلب مواضيع تخصص الإدارة المالية.

وأما الدوافع العلمية فتمثلت في:

– التوفر النسبي لإحصائيات حول متغيرات الدراسة؛

– ثراء مكتبة المركز الجامعي بالعديد من مراجع المالية العامة والاقتصاد الكلي.

6. حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرفت توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح اللذان يعبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة، أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 كون هذا المتغير يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية، وبالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة لمتغيرات خلال هذه الفترة.

7. صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها في تضارب البيانات وعدم وجود الإحصائيات في السنتين الأخريتين (2019 و2020).

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ففي الجانب النظري قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تناول الإطار النظري لمفهوم الإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح، وهذا بالاعتماد على المصادر العربية والأجنبية من كتب ورسائل وأطروحات، وأما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي أيضا وهذا بتقديم صورة وصفية وتحليلية واضحة لموضوع الدراسة والتي تبين أثر الإنفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال فترة الدراسية (2000–2020) وذلك بالاعتماد على الإحصائيات المتحصل عليها من طرف الهيئات الرسمية في الجزائر.

9. هيكل الدراسة:

حاولنا في دراستنا هذه الإحاطة بموضوع البحث من جانبيه النظري والتطبيقي محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخاتمة، فقد خصص الفصل الأول للإطار النظري للإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح، وقد تم تقسيمه الى مجموعة من المباحث والتي تناولنا فيها ماهية متغيرات الدراسة وكذلك أهم الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، أما الفصل الثاني والخاص بالدراسة التحليلية فقد خصص لدراسة العلاقة بين الإنفاق

الحكومي والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2020) والذي تم تقسيمه أيضا إلى مجموعة من المباحث والتي تطرقنا فيها إلى الإطار المنهجي للدراسة، دراسة تحليلية لمسار متغيرات الدراسة وأخيرا حاولنا مناقشة فرضيات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح

تمهيد

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وتكتسي دراستها جانبا مهما وحيويا في الدراسات المالية، كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، فهي بذلك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات سعيا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعود إلى بشكل مباشر على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها أبرزها الإنفاق الحكومي، الذي مر بعدة مراحل في تطوره وهذا التطور قد تغير بتغير الدولة في النشاط الاقتصادي، وهدفنا في هذا الفصل هو إظهار مختلف وسائل الإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أيضا حاولنا التطرق إلى الدخل وأهم نظرياته وعلاقاته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. وعلى العموم لتحقيق أهداف هذا الفصل فلقد تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي أسس ومفاهيم.

المبحث الثاني: ماهية عامة حول الدخل وعلاقاته.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي أسس ومفاهيم

إن دراسة النفقات العامة يستلزم التعرف على مفهومها وعناصرها وطبيعتها وقواعدها، مع الوقوف على تقسيمات النفقات العامة وقواعدها، وعلى ضوء ما تقدم ومن خلال هذا المبحث الذي بدوره ينقسم إلى أربع مطالب. سنتناول في المطلب الأول منه الإنفاق الحكومي عبر النظريات الاقتصادية، وفي المطلب الثاني تعريف النفقة العامة وعناصرها واهم التقسيمات العلمية والعملية النفقات العامة، ثم قواعد النفقات العامة في المطلب الثالث، وفي المطلب الرابع تطرقنا إلى أسباب ظاهرة تزايد النفقات العامة.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي عبر النظريات الاقتصادية

سوف نحاول التطرق إلى تطور النفقات العامة عبر مختلف المدارس الاقتصادية من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر الاشتراكي.

الفرع الأول: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

إن الفكر الكلاسيكي لم يكتفي بتحديد الإنفاق العام في أضيق الحدود فقط، فضل يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر ولا يؤمن بتدخل الدول في الحياة الاقتصادية، حيث حصره في المهام التقليدية التي تقوم بها الدولة الحارسة (الدفاع، الأمن، العدل) وبعض الخدمات الأخرى، التعليم والصحة، وكانوا يرون تحديد الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن[1]، ولعل ما يؤكد ذلك فكرة الاقتصادي ساي "إن أفضل النفقات أقلها حجما"[2]، وهكذا ظهرت و ازدهرت فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، وعليه فلابد أن لا تتأثر السياسة الاتفاقية للدولة، بأي من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فلم يفرق التقليديون من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص.

ومن بين أهم المفكرين التقليديون آدم سميث الذي دعا إلى ضرورة إقصاء الدولة عن الحياة الاقتصادية دون أن يكون لأنشطتها المحدودة أي تأثير على حرية النشاط الاقتصادي، الذي يكفل إشباع أكبر قدر من الحاجات والذي تمكن فيه أسباب تحقيق توازنه، والذي ينظمه تلقائيا جهاز السوق بعيدا عن أي تدخل من جانب الدولة[3]، وبالتالي لم يقبل آدم سميث فكرة أن الطلب يخلق العرض وبناء على ما تقدم أن مفهوم النفقات العامة عند الكلاسيكي يتمثل في العناصر التالية[4]:

– أن وظيفة الدولة هو القيام بالأعمال التي تصعب على الرأسمالي القيام بها وبالتالي فقد تحدد دورها في القيام بأعمال الأمن الداخلي والعدالة والدفاع.

---

[1]– مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص51

[2]– خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 54.

[3]– عبد الكريم صادق بركات وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 66.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 35–36.

– مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها التي اقتصرت على الوظائف التقليدية لها، دون أي استخدام من أجل التأثير في النشاط الفردي أو في قوى السوق أو في التأثير في التوازن العام الذي يتحقق تلقائيا استبعد التوسع في الإنفاق العام بسبب وظائف الدولة المحدودة.

وعموما فإن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية بالغة لمفهوم النفقات العامة إذ تحدد وفقا للقاعدة التقليدية بأولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، حيث يتم تقدير النفقات أولا ثم اللجوء إلى تأمين الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات.

الفرع الثاني: الإنفاق العام في الفكر الكينزي

أدى تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية (الأزمة الاقتصادية 1929–1933)، وظهور المبادئ الاشتراكية وتطبيقها انطلاقا من الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، وما انجر عنهما من كساد كبير إلى تخلي الدولة عن حيادها ولجوئها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية قصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة الفشل الذي نجم عن النظام الرأسمالي، مما أدى إلى ظهور أفكار الاقتصادي كينز والتي جاءت معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، بحيث رسمت السياسات الحكومية الواجب إتباعها للخروج من الأزمة[1] حيث تطلب حينئذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن إذ أثر ذلك على مفهوم النفقة من حيث[2]:

– تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي محاربة البطالة، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة وهذا جعل من النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

– ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغييرا جذريا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها.

ولقد ركز الفكر الكينزي على النقاط التالية:

أ– لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني، ولا بد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عن طريق الإنفاق العام لإعادة التوازن.

ب– يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد التوظيف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل وبالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود الأمر الذي دعا كينز إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي أو بمعنى آخر مستوى العمالة، ذلك المستوى الذي يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال الذي يمثله كل من الطلب الخاص

[1] – سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994، ص 90.

[2] – الفار خليل مصطفى، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 5.

أي الإنفاق الخاص أو الطلب العام أي الإنفاق العام على كل من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية فقد يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال الذي يمثله كل من الطلب الخاص أي الإنفاق الخاص أو الطلب العام أي الإنفاق العام على كل من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية فقد أقام كينز نظريته المسماة بالنظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود [1]. ويرى كينز أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل، وعليه برى كينز أن سياسة الإنفاق لها دور كبير في الرفع من مستوى الطلب الكلي ويتحقق من خلال [2]:

1- زيادة الطلب الاستهلاكي : ويتحقق ذلك من خلال[3]:

- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ذلك لأن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المحددة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الاحتكار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة ينبغي فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء ليتم إنفاقها على الفقراء.

- قيام الحكومة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

2- زيادة الطلب الاستثماري: ويتم ذلك من خلال:

أ- قيام الدولة بإقامة مشروعات استثمارية عند حدوث بطالة.

ب- قيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة.

ج- قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات على المنظمين والقيام بتطبيق هذه المخترعات وإنشاء استثمارات جديدة.

فإن النفقات العامة في الفكر الكينزي ليست محايدة وإنما تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، فيما يتضمنه ذلك في تأثير واضح على المستوى الطلب الكلي ولذا يمكن استخدام هذه النفقات[4].

<u>الفرع الثالث: الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي</u>

مع الثورة الشيوعية التي حدثت في روسيا ظهرت الدولة الاشتراكية وكان من مؤسسي الاشتراكية كارل ماركس، حيث تعرف الدولة الاشتراكية بالدولة المنتجة وتعبر الاشتراكية عن معاني مختلفة فهو يطلق أحيانا على أن تمتلك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج وبالتالي تقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني، أو أنه مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أو مجرد امتلاك الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية. أما المعنى

---

[1]- يوسف البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص11.

[2]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 251، 252.

[3]- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، 2002، ص 296.

[4]- مدحت قرشي، مرجع سابق، ص 157.

العام والعلمي للاشتراكية فهو ذلك النظام الذي يميز بخصر ملكية وسائل الإنتاج للدولة من ناحية حصر إدارة النشاط الاقتصادي للدولة من ناحية أخرى وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي لإنتاج والتوزيع والاستثمار[1].

ولاشك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات العامة من ناحية وما تتميز به من إيجابية وإنتاجية وكفاءة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحمل مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة، وكذا تنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة محكمة تمتلك الدولة فيها سلطة مطلقة في تنفيذها، ويمكن للدولة أن تعتمد على فائض المشروعات الصافي بالإضافة إلى ما قد تفرضه من ضرائب على دخول العمال وضرائب غير مباشرة التمويل الإنفاق العام، وهنا تستطيع الدولة أن تتخلص من الجهاز الضريبي طالما أن فائض المشروعات الإنتاجية الصافي يكفي لتمويل إنفاق الدولة الإنتاجي وحاجيات المجتمع ومطالبه [2]. وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي أهمية كبيرة لسياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة المثلى لتولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وكذا تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ونستنتج مما تقدم أن النفقات العامة تتحدد حجما ونوعا وغرضا تبعا لوظائف الدولة فكلما اتسعت هذه الأخيرة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لملك.

وعليه يمكننا القول إن الدور الذي تمارسه الدولة يعد عاملا في تحديد الإنفاق، فهذا الحجم يتحدد عند مستويات منخفضة في ظل دور محدد للدولة ويزداد كلما اتسع نطاق الدور الذي تقوم به ولذلك يمكن اعتبار دور الدولة كعامل مؤثر في حجم وطبيعة الإنفاق العام.

المطلب الثاني: مفهوم وتقسيمات النفقات العامة

يعالج هذا المطلب مدخل مفاهيمي للنفقات العامة من خلال تناول كل من أهم التعاريف الخاصة بهذا المفهوم وخصائصه وكذلك أيضا التطرق لأهم التقسيمات العلمية والعملية للنفقات العامة.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

– النفقات العامة "هي مبالغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة" [3].

– النفقات العامة "بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة هدف إشباع حاجة عامة" [4].

---

[1]– مدحت قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2]– عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1994، ص 54.

[3]– محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 65.

[4]– إ براهيم عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993، ص1.

– النفقات العامة "بأنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو أحد المؤسسات التابعة لها يهدف إشباع حاجة عامة، كما يذهب البعض الآخر من علماء المالية إلى أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معين عام بقصد إشباع حاجة عامة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للنفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. ومن خلال هذا التعريف يمكننا استخلاص أهم خصائص النفقات العامة كما يلي:

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي: فإذا كان طابع النفقة العامة في الوقت الحاضر هو الطابع النقدي إلا أن الأمر لم يكن كذلك في الماضي، حيث كانت الدولة وبمالها من سلطة إجبار الأفراد على العمل دون مقابل، أو جباية ما تحتاجه من الأفراد دون ثمن[2]، ولم يعد لهذه الوسائل مجال للتطبيق في الوقت الحاضر لأنها تتنافى والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك يذهب البعض إلى أن النفقة يمكن أن تتخذ شكلا عينيا مادام بالإمكان تقديرها نقديا وبالتالي فهم يميلون إلى إحلال عبارة (مبلغ من المال) بدلاً من (مبلغ نقدي) في تعريفهم للنفقة العامة، حتى يسمح ذلك التعريف بإدخال النفقات العينية، فيما يعتبر إنفاقا عاما ولذا يمكن اعتبار الإنفاق العيني من وجهة نظر البعض إنفاقا عاماً ومثاله الأراضي التي تخصصها الدولة لبعض الجهات الخاصة ذات المنفعة العامة كالنقابات والجمعيات وما توزعه على منتسبيها في القوات المسلحة أو غيرها، دون قيام تلك الجهات بدفع مقابل لذلك وكذلك الحال في السكن المجاني أو النقل المجاني لقابلية تلك المزايا التقدير النقدي ومع ذلك فإن الرأي الراجح هو اشتراط أن تكون النفقة العامة نقدية للأسباب الآتية:

1– ما أدى إليه تطور النظام الاقتصادي من اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي من شيوع استعمال النقود كوسيلة للمبادلة أي كوسيلة اعتمدها المجتمع للحصول على السلع والخدمات بدلا من الحصول على تلك السلع والخدمات عن طريق المقايضة بحيث لا يعقل أن يتعامل أفراد المجتمع بالنقود في حين تتعامل الدولة معهم بالمقايضة.

2– أن تقديم المزايا العينية أو النقدية، قد يتضمن إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة قد تحقق المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب، لكنها تعود متحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية أو نقدية وهذا يعني أنها قد خفضت من عبء الضرائب التي سبق أن دفعوها بالنسبة إلى غيرهم من المواطنين.

3– صعوبة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق العيني وهي رقابة لازمة من أجل تنفيذ النفقات العامة وضمان توجيهها للأغراض التي خصصت لأجلها.

---

[1]– حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1995، ص 11.

[2]– مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة السياسات المالية للنظام الرأس مالي، دار جامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 39.

4- يثير تقدير الأموال العينية كوسيلة للمبادلة مشاكل إدارية متعددة كعدم الدقة فتقديرها أو التهاون في ذلك التقدير من قبل الموظفين، ولذا يخشى أن تميل السلطات العامة إلى محاباة بعض الأفراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك وإذا كانت القاعدة العامة في الظروف الاعتيادية أن يكون الإنفاق تقديا من ناحية وأن يكون هناك مقابل لما تحصل عليه الدولة أو ترغب في الحصول عليهم من سلع وخدمات، فإن الظروف الاستثنائية، قد تدفع الدولة وهي بصدد تجنيد كل الطاقات أمام خطر داهم إلى الخروج على تلك القاعدة، ومن ثم يصبح أمرا مشروعا أن تلجأ الدولة إلى الطرق الأخرى في سعيها للحصول على احتياجاتها، كالسخرة أو المجانية بدلا من الثمن.

ثانيا: النفقة العامة يقوم بها شخص عام: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم معرفة إحدى مؤسسات الدولة أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المستقلة منها كالهيئات العامة الوطنية والإدارية المحلية (الولايات، البلديات أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى) إذن فإنه يجب أن تتم النفقة العامة معرفتها لا بمعرفة الأشخاص الخاصة سواء أكانت معنوية أو طبيعية (الأفراد)[1]. فإن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق النفع العام وبموجب سيادتها وسلطتها الأمر وتعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة من أهداف أخرى كتحقيق الربح مثلا فقد ثار خلاف حول طبيعتها، وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى مجموعة من المعايير وهي موضحة كما يلي:

- **المعيار القانوني (المعنوي):** اعتمد هذا المعيار من قبل أصحاب النظرية التقليدية، الذين يعتمدون في تحديد القائم بالإنفاق على الطبيعة القانونية، وتأسيسا على ذلك فلا تعد نفقة هيئة ما نفقة عامة إلا إذا كانت تلك الهيئة من الأشخاص المعنوية العامة، وهي الدولة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية. في حين تعد نفقة خاصة تلك النفقات الصادرة عن الأشخاص المعنوية الخاصة كالشركات والجمعيات وتستمد هذه النظرية أساس تحليلها من فكرة الدولة الحارسة التي تميز بين أوجه النشاط الخاصة والعامة والتي تحصر نشاط الدولة العام في إطار ضيق، لا يتجاوز الأعمال التي تنافي طبيعتها مع تركها لنشاط الأفراد كالأمن، والعدل، والإدارة، كما أن الشخصيات العامة تعتمد في تحقيق أهدافها، على السلطات الآمرة، أي على القوانين والقرارات الإدارية وتستهدف من خلال نشاطها تحقيق المصلحة العامة[2].

- **المعيار الوظيفي (الموضوعي):** يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين الذين تعرضهم الدولة في استخدام سلطنها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص بالاتفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة، ويلاحظ أن الأخذ

[1]- محمود عباس محرزي، مرجع سابق، ص 65.

[2]- مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص 40.

بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية يستبعد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة، التي استحداث إثر تطور الدولة، مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام[1].

– **معيار ملكية الأموال:** ونتيجة لذلك يذهب بعض الكتاب إلى ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقات العامة، يشمل جميع النفقات التي تقوم بها الدولة وهيئاتها العامة وإداراتها المحلية ومؤسساتها العامة ومشروعاتها العامة الاقتصادية والخدمية. ويبدو أن هذا الرأي يعتمد أساساً على معيار آخر هو ملكية الأموال المنفقة، فإذا كانت تلك الأموال مملوكة للدولة أو هيئاتها أو إداراتها أو شركاتها ومؤسساتها فهي عامة والإنفاق منها هو إنفاق عام بصرف النظر عما إذا كانت الجهة القائمة بالإنفاق تستخدم أساليب السلطة العامة أملا، وتتم تعب الشخصية المعنوية المستقلة مالي أو إدارياً عن شخصية الدولة أملا. وتستهدف تحقيق الربح شأنها في ذلك شأن المشروعات الخاصة، وتعد من أشخاص القانون الخاص أملا[2].

ثالثا: الغرض من الإنفاق: ويجب أخيرا لاعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه جميع المواطنين وليس فردا معينا بالذات، ومن اليسير تبرير هذا الركن الثالث فمن المعروف من جهة أن أجهزة الدولة والهيئات العامة لم تنشأ أصلا لتحقيق مصالح خاصة محدودة وإنما لخدمة الصالح العام. ومن جهة أخرى فإن مصروفات هذه الأشخاص العامة يتم تمويلها من الضرائب والرسوم التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء العامة ومن المحقق أن هذه العدالة لن تكتمل إلا إذا حرصت الأشخاص العامة على إنفاق أموالها على نحو يحقق الصالح العام فمثلما يتحمل الجميع أعباء الإنفاق ينبغي أن يستفيد الجميع أيضا من منافعه، هذا ومن المعروف أن نطاق ومحتوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لمواطنيها يتعرضان لتغيير مستمر نتيجة تدخل الدولة المتزايد في الحياة العامة مما يجعل من العسير تحديد الخدمات العامة المحققة للنفع العام تحديدا موضوعيا وعلى سبيل الحصر وكما سبق أن ذكرنا فإن هناك حاجات أساسية يرتبط قيام الدولة ذاتها بأدائها، والتي تتمثل في الدفاع عن الحدود ضد أي عدو ان خارجي وتوفير الأمن الداخلي لمجموع المواطنين وأخيرا الفصل في المنازعات بينهم، وبالإضافة لذلك تقوم الدولة بتقديم العديد من الخدمات العامة الأخرى التي تحدد نوعياته أو أهميتها بحسب المذهب السياسي السائد في كل منها وكلما اتجهت الدولة إلى التدخل بصورة متزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلما تزايد حجم هذه الخدمات وتعاظم تأثيرها على رفاهية المواطنين[3].

[1]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص 57.

[2]– مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص41.

[3]– مجدي محمود شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، ص 296 – 297.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

من أهم التقسيمات العلمية والعملية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة التقسيمات التالية[1]:

1- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: وتنقسم إلى:

أ- النفقات العامة العادية: هي تلك النفقات التي تتصف بصفة الدورية أي هي تلك النفقات التي تتكرر وبانتظام في ميزانية الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة في الدولة مثل مرتبات الموظفين معاشات التقاعد، النفقات اللازمة لسير المرفق العام.

ب- النفقات العامة غير العادية: يقصد بالنفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري كل سنة في ميزانية الدولة ويكمن سبب انتظامها لعدم توقعها سلفا، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها نفقات الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، نفقات الحرب .... إلخ.

لكن هذا التقسيم لم يعد يتلاءم مع المفاهيم الحديثة للمالية العامة، فالتكرار السنوي للنفقة العامة لم يعد أمرا مهما بعد أن طرأ تطور على دور الموازنة وقواعدها، بما في ذلك مبدأ السنوية[2].

2- تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها: وتنقسم إلى:

أ- النفقات العامة الحقيقية: وهي تتمثل في المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث في النشاط الاقتصادي كما أنها تعد دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة. وعليه فإنها نفقات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة.

ب- النفقات العامة التحويلية: هي عبارة عن تدفقات نقدية تقدم دون مقابل إلى مختلف القطاعات من أجل إعادة توزيع الدخل القومي من قطاع إلى آخر، بحيث لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني ويمكن تقسيمها بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها إلى:

- نفقات تحويلية اجتماعية: تهدف هذه النفقات إلى رفع وتحسين المستوى المعيشي مثل: إعانات دعم الاستهلاك، البطالة، المرض، الشيخوخة.

- نفقات تحويلية اقتصادية: مثل الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى تهدف إلى تحقيق نمو متوازن للاقتصاد القومي.

- نفقات تحويلية مالية: مثل فوائد الدين العام، المعاشات التي تمنحها الدولة.

- نفقات عسكرية للموظفين بعد انتهاء خدمتهم (بعد الوفاة) لورثتهم.

3- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: وتنقسم إلى[3]:

أ- نفقات عامة إدارية: والتي تشمل كافة النفقات المتعلقة بتسيير المرافق المساهمة المباشرة زيادة الدخل القومي، مثل الرواتب والأجور الموظفين والعمال، السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك العام.

---

[1]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص281.

[2]- قحطان السيوفي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، 1989، ص 30.

[3]- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 470، 471.

ب- نفقات عامة اقتصادية: والتي تتضمن كافة النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مثلا لإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة لتشجيع الاستثمارات على المستوى الداخلي والخارجي، تقدم إعانات تساهم في زيادة الإنتاج، تشجيع وحدات القطاع الخاص العامة على جميع المستويات الضمان سيرها واستمرارها بدون استهداف.

ج- نفقات اجتماعية: وتتضمن جل النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقق أهداف اجتماعية (مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع)، فتتمثل هذه النفقات في: نفقات التعليم، الصحة.

د- النفقات العسكرية: تشمل جميع النفقات الخاصة بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي.

04- التقسيمات العملية: ويقصد بالتقسيمات العملية او الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولي المختلفة وهي تقسيمات لا تقيد بالاعتبارات العلمية لنما تتأثر باعتبارات وظيفية ادارية، اي تحكمها اعتبارات إدارية واقتصادية وتاريخية وعليه فان كل دولة لها تقسيم خاص يتلاءم ويتناسب مع ظرفها، ومن هذه التقسيمات ما يلي[1]:

أ- التقسيم الإداري: تعتبر الجهة الحكومية في هذا التقسيم المعيار، تصنيف وتبويب النفقات العامة وهو انعكاس للهيكل الإداري للدولة ويستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة "كل جزء خاص بوزارة معينة مثلا وزارة التعليم العالي لها باب في الميزانية، وزارة الأمن، وزارة المجاهدين ....الخ[2]، وكل باب ينقسم إلى فرع يمثل الدوائر والمديريات والهيئات العامة التابعة للوزارة المعينية حسب التنظيم الهيكلي.

ب- التقسيم الوظيفي : على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف المسندة والتي تؤديها الدولة، وعليه بعد هذا التصنيف أحد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم، تختلف الوظائف من قطاع إلى آخر على حسب البرامج المسطرة لأجل التحقيق، ومن بين الوظائف منها الوظائف الإدارية، الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية [3]. وبناءا على ذلك يتم تقسيم النفقات العامة في الميزانية بتخصيص كل نفقة لوظيفة معينة من هذه الوظائف.

ج- التقسيم النوعي: يعتمد تقسيم النفقات لهذا النوع على طبيعة النفقة العامة الاقتصادية وآثارها في البنية التحتية للاقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية حيث يختلف كل منهما من حيث: الهدف الذي تستغرقه عملية استهلاك السلع والخدمات، العائد المتحقق، حجم المال المستخدم، التكرار والانتظام، فتتصف النفقات الجارية بالتكرار أما النفقات الرأسمالية فتتصف بعدم التكرار[4].

---

[1]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطعة الأولى، الأردن، 2011، ص 68، 69.

[2]- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 79.

[3]- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دالا الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 136.

[4]- عادل العلي، مرجع سابق، ص79- 80.

المطلب الثالث: قواعد النفقات العامة

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة، وهذه القواعد هي التالية:

أولا: قاعدة المنفعة القصوى: وتعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة[1].

تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها، يجب أن تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسين جودة الإنتاج، وتخفيض الفاقد من الموارد الاقتصادية الناتجة عن البطالة أو غيرها. أو تشمل كذلك النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول، وكذلك مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم، من خلال ما تقدمه من إعانات البطالة والعجز والشيخوخة. أو ما يطلق عليه بشكل عام النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والطبقات الأخرى في المجتمع، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وان تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات، يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية، بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة. وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق جغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة، أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوافرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار أو آخر تحدده الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: قاعدة الاقتصاد والتدبير: وتعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن البذخ، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 61- 62.

وتتضح أهمية قاعدة الاقتصاد والتدبير في الإنفاق العام، إذا مما لاحظنا أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من خزانة الدولة، ويقوم على هذا الإنفاق أفراد لا يملكونه، ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة، مما يعزي بالبذخ والتبذير، فمن مظاهر البذخ زيادة عدد العاملين في الأجهزة الإدارية على الحاجة الحقيقية لمتطلبات العمل، ووضع كل منهم في غير مكانه المناسب، الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية، وعدم الاستخدام العقلاني لها، وتأمين الصيانة الضرورية لإطالة عمرها الإنتاجي في تقدير الأموال اللازمة لإنشاء بعض المشاريع والمصانع الإنتاجية، كثرة عدد السيارات وسوء استخدامها، والاهتمام بالمظاهر والزخرفة في الأبنية الحكومية، وبخاصة في الدول النامية تطبيقا لمبدأ التقليد والمحاكاة للنمط الاستهلاكي في الدول المتقدمة.

ويؤدي حدوث الإسراف والبذخ في الإنفاق العام إلى ضياع أموال عامة، كان من الممكن أن تستخدم وتوجه إلى أوجه استخدام أخرى، تكون الفائدة منها أكبر، إضافة إلى أنه يضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعفي المكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب من دفعها، وأيضا لا يعني تطبيق قاعدة الاقتصاد والتدبير في الإنفاق العام الشح في الإنفاق، أو ادخار المال أو الإحجام عن الإنفاق جزافا حتى في المسائل التي يقود الإنفاق عليها إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة فهذه الفكرة بعيدة كل البعد عن الصواب، وعن فكرة الاقتصاد والتدبير المطروحة، وهي تعني التقتير وهو مذموم وغير محمود ذلك أن هذه القاعدة تعني إنفاق كل ما يلزم إنفاقه من أموال مهما بلغت كميتها على جوهر الموضوع، وتجنب الإنفاق على الجوانب التي لا تدخل كعنصر أساسي موضوع الإنفاق.

حتى يتم تطبيق هذه القاعدة وإدراك الوفر في التكاليف، لتحقيق الرشد في الإنفاق العام وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ممتد سلطانها إلى كل بند من بنود النفقات العامة يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة، يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر وتعاون جهود الرقابة أو التشريعية التي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين[1].

ثالثا: قاعدة الترخيص: إن لهذه القاعدة أهمية ضرورية لتحقيق القاعد تين السابقتين، وتظهر هذه الأهمية من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة ويتوجب فيه تحديد صلاحيات كل سلطة وكيفية تسيير المال العام وفقا لنصوص قانونية، وإن هذا الإنفاق العمومي لا يتم إلا بنص قانوني يرخص بتنفيذه السلطة المختصة وأي أن عدم جواز الصرف والالتزام بالصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك، ويجب مسايرة الرقابة على تنفيذ النفقات العامة وهي تأخذ الأشكال التالية[2]:

– **الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح

[1]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 62.

[2]– عبد الكريم صادق بركات، وآخرون، ص 442– 443.

بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له. وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون هنا رقابة سابقة على الإنفاق فيما يخص ترشيد النفقات، إذ تعتبر رقابة من الإدارة على نفسها ووفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها.

– **الرقابة السياسية (البرلمانية):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصصه.

– **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها، ويتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة ومن المفروض أن كون هذا النوع من الرقابة أكثر فاعلية نظر التخصص القائمين به، وتوفر إمكانية المتابعة والتحليل وإمكانية ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وحق تحديد المخالفات والأخطاء المادية وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

المطلب الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة

سوف نحاول التطرق لظاهرة تزايد النفقات العامة في هذا المطلب من خلال تناول مفهوم هذه الظاهرة وأهم أسبابها وكذلك أيضا التعرف على أهم النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة.

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

يقصد بها الزيادة المستمرة في معدل النفقات العامة عن معدل الزيادة في الدخل الوطني أو الزيادة في معدل السكان، ويعتبر الاقتصادي الألماني أدولف واجنر (Adolf Wagner) أول من تطرق لدراسة هذه الظاهرة، حيث يرى أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصاد لمجتمع ما، ينتج عنه توسع في أدوار الدولة، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وهو بهذا لقانون يتعارض من حيث مبدأ السببية مع النظرية الكينزية التي ترى أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة معدل النمو، كما أن زيادة النفقات العامة لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية للفرد، كما لا تعني زيادة التكاليف المفروضة على الأفراد كزيادة الضرائب والرسوم، ومعنى ذلك أن زيادة النفقات العامة قد تكون ظاهرية كما قد تكون حقيقية[1]، يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة وهما[2]:

أ– **الزيادة الحقيقية:** وتعني زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، حيث تتبع الزيادة في النفقات زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة.

[1]– وافي ناجم، حلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، جامعة أحمد دراية، الجزائر، جوان 2020، ص 11.

[2]– محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 296– 299.

ب- الأسباب الحقيقية: وتعني تضخما في أرقام النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة.

وعلى العموم يمكننا توضيح أهم أسباب زيادة النفقات العامة كما يلي[1]:

أولا: أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: تشمل أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ما يلي:

1- **الحروب:** تعتبر الحروب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، فالحروب، وتكاليف ما يصرف عليها ولاسيما ما يصرف على الجنود، وعلى الأسلحة والمعدات الحربية وقت الحرب وإعانة عائلات الضحايا وتعريض خسائر المدنيين، ودفع قيمة القروض وفوائدها (التي تصرف لتمويل الحرب) بعد انتهاء الحرب، تكلف مبالغ مالية كبيرة جدا. ويلاحظ أن قيمة النفقات العامة ترتفع كثيراً في أوقات الحرب، وتنخفض بعد انتهائها، ثم لا تلبث أن تأخذ في الزيادة تدريجيا، وذلك لاستبدال الأسلحة القديمة بأسلحة حديثة، حتى تكون الدول في حالة استعداد دائم لمواجهة ما قد يطرأ في المستقبل ولأخذ فكرة عن تكاليف الحرب الباهظة فان الإحصائيات تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت على الحرب العالمية الأولى (32.8) بليون دولار، وأنفقت على الحرب العالمية الثانية (345.8) بليون دولار.

2- الأسباب الاقتصادية :وهي ناتجة من عنصرين رئيسيين هما[2]:

- **زيادة الدخل الوطني:** فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم النفقات العامة لان زيادة في الدخل الوطني تؤذي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وان طلب المزيد من الخدمات، والى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.

- **تطور الدولة الاقتصادي:** منذ الثلاثينات من القرن العشرين الميلادي حل نظام التدخل والتوجيه الاقتصادي، محل نظام الاقتصاد الحر الذي ساد في القرن التاسع عشر وتبعا لذلك، أصبحت الدولة تتدخل للقضاء على البطالة، ولتحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد، وللقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية (ولاسيما في البلاد النامية) وأصبحت الدولة تتدخل لتوجيه الاقتصاد، ووضع الخطط اللازمة لزيادة الدخل الوطني. وحتى تقوم الدولة بدورها الاقتصادي الجديد، بشكل فعال، فان ذلك تطلب منها المزيد من الإنفاق، ولذا أصبح دور الدولة الاقتصادي من أسباب زيادة النفقات العامة الهامة.

3- الأسباب الاجتماعية (تطور الوعي الاجتماع): أصبحت الدولة في الوقت الحاضر، ذات وظائف اجتماعية، فقد أصبح يتوجب عليها أن تقوم بتقديم خدمات اجتماعية كثيرة، كالإعانات الاجتماعية للطبقات الفقيرة، والرواتب التقاعدية، والخدمات التعليمية والصحية، وتطور الوعي الاجتماعي لدى المواطنين حملهم على مطالبة الدولة بتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وعلى تحسين أحوالهم التعليمية والصحية ولا جدال، في أن قيام الدولة بهذه الخدمات، يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة.

---

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص55.

[2]- حسين خربوش، حسين اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2013، ص147.

4- الأسباب السياسية: لقد أدى تغير الفلسفة السياسية للدولة في الداخل والخارج إلى زيادة النفقات العامة . ففي المجال الداخلي، أدى زيادة الوعي لدى المواطنين إلى زيادة مطالبة الدولة بتقديم المزيد من الخدمات، وتنفيذ العديد من المشاريع، أما في المجال الخارجي، فان فقد اتجهت النفقات العامة نحو الزيادة ولاسيما نفقات وزارة الخارجية، وذلك بسبب ازدياد عدد المنظمات الدولية و الإقليمية، واشتراك الدولة في تلك المنظمات وحضور موظفيها المؤتمرات الدولية و الإقليمية كما أن فتح السفارات، والقنصليات، في دول العالم يكلف الدولة مبالغ كبيرة يضاف إلى ذلك، تقديم الإعانات، للدول الأخرى لتدعيم العلاقات بين الدول، وتقديم المساعدات للدول التي تصاب بكوارث طبيعية (زلازل، فيضانات أو جفاف....) وتؤدي هذه أن زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة.

5- الأسباب الإدارية: يؤدي اتساع نشاطات الدولة، وتعدد وظائفها، نتيجة لتطور سياستها في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية إلى إنشاء العديد من الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية للقيام بالخدمات المطلوبة، ويسبب ذل كزيادة في عدد الوظائف والموظفين في جهاز الدولة، وبالتالي إلى زيادة كبيرة في النفقات العامة.

6- الأسباب المالية: من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة، سهولة الاقتراض، ووجود فائض في الإيرادات تجمع من السنوات السابقة وكون مالا احتياطيا كبيرا. فهذان العنصران يشجعان الحكومات على زيادة الإنفاق.

ثانيا: أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة: تتضمن أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة ما يلي[1]:

1- انخفاض القوة الشرائية للنقود :يؤدي انخفاض القوة الشرائية للنقود، نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار للسلع والخدمات، إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها، حتى لو اقتصرت على تأمين نفس المقادير والكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها في السابق، وبذلك لا تعتبر الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة زيادة حقيقية، لأنها لا تؤدي إلى زيادة في حجم السلع والخدمات أو تحسين في نوعيتها كما كانت عليه في السابق.

2- تغير طرق المحاسبة الحكومية: يؤدي تغير طرق إعداد الحسابات الحكومية، ولاسيما طرق تسجيل النفقات في الموازنة العامة إلى إحداث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة فقديما كانت الحسابات الحكومية تقيد على أساس قاعدة الناتج الصافي (بموجبها كانت تقوم الوزارات بخصم مصروفاتها من الإيرادات التي تحصلها) ولذا كانت تظهر في الموازنة الإيرادات الصافية، إذا كانت الوزارة تحقق فائضا أوصافي النفقات، في حالة وجود عجز أما في العصر الحاضر، وعلى اثر تطبيق قاعدة الشمول في قيد الإيرادات والنفقات في جداول الإيرادات والنفقات التابعة للموازنة العامة، وهذا مما يؤدي إلى ظهور زيادة في النفقات العامة، لم تكن تسجل في جداول الموازنة من قبل، والزيادة هنا تعتبر زيادة ظاهرية وليست حقيقية

[1]- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص88.

وسببها الاختلاف في طريقة قيد النفقات العامة في الموازنة، ومن الجدير ذكره أن الزيادة الناتجة عن تغير طريقة قيد الحسابات الحكومية هي زيادة ظاهرية مؤقتة، فهي تظهر في النفقات العامة في السنة الأولى التي تلي إدخال هذه التغيرات بشكل كبير وملحوظ ولكن أثرها يقل بعد ذلك في السنوات التالية.

3- اتساع مساحة الدولة وزيادة عدد السكان: تحدث زيادة في مساحة الدولة نتيجة التحاد أو انضمام أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي. أما الزيادة في عدد السكان فتحدث نتيجة انضمام أقاليم جديدة، أو بسبب الهجرة، أو بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان وترافق زيادة عدد السكان واتساع مساحة الدولة، زيادة في النفقات العامة، وذلك لان نصيب الأقاليم المنضمة (موازنتها) من النفقات العامة يضاف النفقات الإقليم الأصلي. وتعتبر الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية عندما لا يترتب على الزيادة في النفقات، توسع في أنواع الخدمات القديمة ولا تحسن في مستواها، فالدولة إنما تزيد من إنفاقها لتتمكن من توفير نفس أنواع الخدمات القديمة.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة

حظيت ظاهرة تزايد النفقات العامة باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، والذين قدموا عدة تبريرات تفسر هذه الظاهرة، وإن اختلفت في بعض الأحيان تبعا لوجهة نظر كل باحث، وسنحاول أن نعرج لأهم النماذج التي تطرقت لهذه الظاهرة، وهي موضحة كما يلي:

أولا: قانون فاجنر (Loi de Adolphe Wagner): يعتبر العالم الألماني أدولف فاجنر Adolphe Wanger أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة عام 1893 والتي تؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، حيث صاغ قانون زيادة توسع نشاط الدولة " The activity state of extension increasing of Law"، دلالة على التزايد المستمر في النفقات العامة الذي يعكس حجم الدولة، والذي أصبح الآن يعرف باسم قانون فاجنر (wagner's law) أو قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام، ويستند عمل فاجنر على الملاحظة التجريبية في عدد من البلدان الصناعية حيث شهدت نموا ثابتا وسريعا في النفقات العامة منذ القرن الماضي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية تظهر بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها ويفسر فاجنر هذه الظاهرة اعتمادا على عدة عوامل أهمها[2]:

- عند ارتفاع معدلات السكان والتصنيع فإن الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز

[1]- رقوب نريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر - بيكوك وَ ويزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص 102-105.

[2]- حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002، ص136.

علاقات تعاقدية أكثر تطور أو تعقيدا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي، وهذا يزيد من نفقاتها.

– النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية؛ –إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى وما يصاحبها من تغيرات تقنية سيؤدي إلى ضغوط على الدولة لتدخل أكبّر في الاقتصاد، الأمر الذي ينجر عنه آثار مالية على الميزانية.

وقد تم اختبار قانون فاجنر باستعمال العديد من العلاقات الرياضية التي تعبر عن توجهات مختلفة ويمكن التعرض في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): النماذج المطورة لتفسير تنامي النفقات العامة

النموذج	العالم	الصيغة الرياضية للنموذج
النموذج الأول	Peacok-Wiseman 1967	RGE- F(RGDP)
النموذج الثاني	Gottman 1968	RGE- F(RGDP/N)
النموذج الثالث	Michas 1975	RGE/N-F(RGDP/N)
النموذج الرابع	Miisgrave 1969	RGE/RGDP- F(RGDP/N)
النموذج الخامس	Mann 1980	RGE/RGDP-F(RGDP)

المصدر: رقوب نريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر – بيكوك وَ ويزمان خلال الفترة (2000–2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص103.

حيث أن[1]: RGE: الإنفاق الحكومي الحقيقي، RGDP: الناتج المحلي الحقيقي، N: عدد السكان، RGDP/N: نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي، RGE/N: نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج الحقيقي، RGE/RGDP: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي.

والجدير بالذكر أن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة يكمن في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي (القطاع العام)، والنشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، للتعبير عن علاقة فاجنر التي تؤكد على توسع النشاط الحكومي موازاة مع توسع النشاط الاقتصادي، على هذا الأساس فإن النشاط الحكومي يعبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي فيا لمعادلة (2) و(1)، وبنصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة (4)، ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الحقيقي في المعادلتين (3) و(5)، أما النشاط الاقتصادي فيعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة (1) و(5) وبنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلات (2) ،(3) و(4). ويمكن توضيح العلاقة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي:

[1] رقوب نريمان، مرجع سابق، ص103.

الشكل رقم (01): المنحنى الممثل لقانون فاجنر

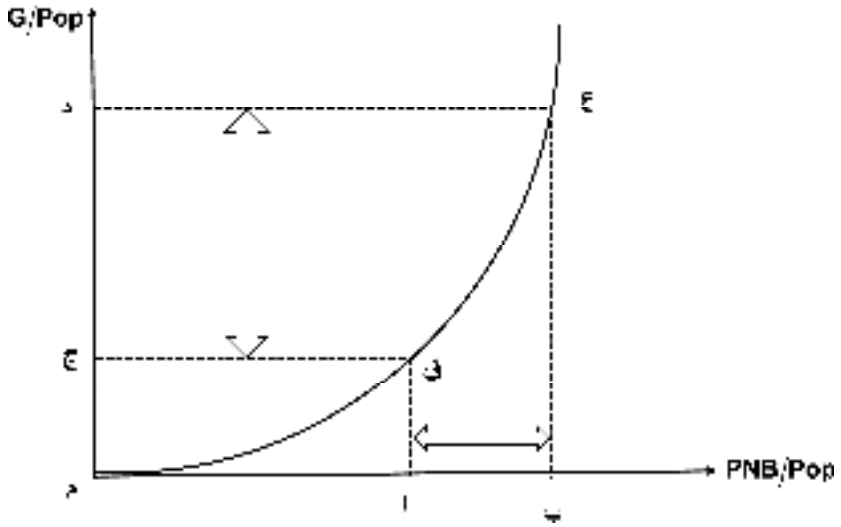

المصدر: علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر،1995، ص45.

فيمثل (PNB/Pop) نصيب الفرد من الدخل الوطني ويمثل (G/Pop) متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية، كما تمثل النقطة (ق) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط نصيبه من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن(ن)، بينما تمثل النقطة (ع) هذه العلاقة بعد فترة معينة ولتكن (ن+4)، ويتضح من الشكل أعلاه أن العلاقة بين المتغيرين كانت (م أ– م ج)، وأصبحت خلال السنة (ن+4) (م ب– م د)، ويظهر جليا أن المسافة "ج د" أكبر من " أ ب" ما يعني أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نصيبه في الدخل الوطني الإجمالي.

رغم محاولة فاجر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة إلا أنه واجه جملة من الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها فاجر في ألمانيا لعل أبرزها[1]:

– اقتصر تفسير فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن 19 على العوامل الاقتصادية فقط وإهمال بقية العوامل الأخرى مثل العوامل الاجتماعية والسياسية؛

– فاجنر لم يؤسس قانونه على ضرورة تاريخية وإنما على معطيات رقمية؛

– هذا القانون وإن كان واضحا بالنسبة لتقرير ظاهرة النمو المطلق للإنفاق العام، إلا أنه لا يبين بوضوح معدل نمو الانفاق.

رغم هذه الانتقادات إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية، أين تزداد الحاجة إلى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغيير في الطلب، وكذا ضبط أجور موظفي القطاع العام وتحديد حجم ونوع التحويلات والإعانات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وتوفير آليات الرقابة وضبط المعاملات قصد مواصلة وسيرورة التنمية الاقتصادية.

[1]– زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص11.

ثانيا: الأثر الإزاحي لبيكوك وويزمان (Thèse de Alan Peacok et Jai Wiseman): قدم كل من بيكوك وويزمان في دراستهما تحت عنوان: نحو الإنفاق العام في المملكة المتحدة سنة 1961، تفسير للتقلبات في الإنفاق الحكومي مع مرور الوقت على أساس الخبرة المكتسبة خلال الفترة 1890-1955 على عكس قانون فاجنر قدم تفسير لاتجاه الإنفاق في علاقته بالنمو الاقتصادي"، وفي رأيهم فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى قد تكون أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الاتجاهات على المدى الطويل، وتقوم هذه الفرضية على[1]: أن الحكومة تكون قادرة دائما على إيجاد طرق مجدية لإنفاق الدخول أو العائدات المتاحة؛ أن الشعوب غير راغبة في معدلات ضريبة عالية وأن الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات هذه الشعوب ويمكن تمثيل فرضية الأثر الإزاحي لبيكوك و ويزمان في المنحنى الموالي.

الشكل رقم (02): المنحنى الممثل لقانون بيكوك –ويزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات

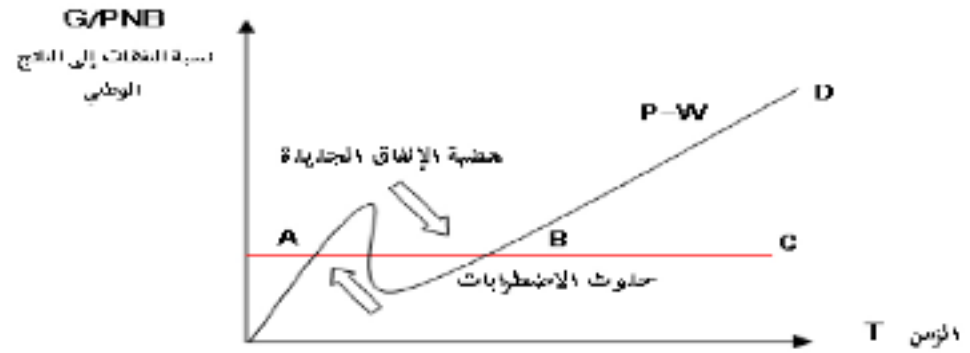

المصدر: علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر،1995، ص125.

يمثل المنحنى (P-W) تطور نسبة الإنفاق النفقات العامة إلى الناتج الوطني عبر الزمن، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي لارتفاع هذه النسبة إلى غاية النقطة (A) بفعل أثر الإزاحة ومن المفترض أن تسير نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني من النقطة (B) إلى النقطة (C) إلا أن تدخل كل من أثر التركيز والتفتيش حال دون ذلك فارتفعت تلك النسبة إلى غاية النقطة (D). ويرجع كل هذا لثلاثة تأثيرات هي[2]:

– **أثر التركيز** "**L'effet de concentration**": ويتولد عن رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن الاقتصادي.

– **أثر الإزاحة** "**L'effet de déplacement**": المقصود به إزاحة الإنفاق العام المرتفع والإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفضة، ويحدث هذا نتيجة الاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب زيادة الإنفاق العام، وبالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب، لكن مع ومع مرور الأزمة لا تعود تلك النفقات العامة إلى نصابها الأول لأن المجتمع أصبح قادرا على تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق وبالتالي تمويل النفقات المرتفعة إذن يبقى الإنفاق العام في أعلى مستوى.

[1]– رقوب نريمان، مرجع السابق، ص 105– 107.

[2]– علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص124.

– **أثر التفتيش** "**L'effet de d'inspection**": ينجم عن تطور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات فضلا عن الحروب والتصدعات الاجتماعية.

ثالثا: قانون باركنسون "Loi de Parkinson": يرى باركنسون أن زيادة عدد الموظفين في الإدارة العامة، بغض النظر عن مدى احتياجاها لهم سبب مباشرة في زيادة النفقات العامة للدولة، وقد توصل من خلال دراسة قام بها على القوات البحرية البريطانية إلى أن معدل الزيادة في الموظفين الإداريين وصل إلى 78% خلال 14 سنة أي بنسبة 50% كل سنة[1].

رابعا: نموذج التنمية وتزايد النفقات العامة عند "Musgrave ": يربط ظاهرة تزايد النفقات العامة بالمراحل التنموية التي تمر بها الدولة من اقتصاد بدائي يعتمد في الأساس على الزراعة ثم التجارة إلى اقتصاد صناعي، وركز في تحليله على فكرتين الأولى أن الدولة هي من تهتم بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، والثانية أن الحاجات العامة غير الأساسية أو الكمالية تناسب طرديا مع مستوى دخل الفرد، وغير عنها مرونة الطلب على الخدمات العامة، وعليه فإنه يرى أن التنمية تكون على ثلاثة مراحل مرحلة التطور الأولى، المرحلة المتوسطة للتنمية ومرحلة النصح.

خامسا: تقسيم كوهن غوستاف "Cohn Gustav": يري "كوهن" أن ازدياد النفقات العامة يرجع إلى تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية، فتقدم الفن الصناعي كان له وقع خاص على الدفاع الوطني، حيث نشأ عن الثورة الصناعية تغير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدى ذلك إلى اتجاه كل دولة الانتفاع بمعارفها الفنية و آلاتها في الأغراض الحربية، وهو ما أضطرها إلى التسابق نحو التسلح لإحراز التفوق العسكري، كما أن تقدم الفن الصناعي نتج عنه ازدياد الحاجات الجديدة، وبالتالي تضطر الدولة إلى تلبية تلك الحاجات وهو ما يزيد من حجم النفقات العامة[2].

[1]– وافي ناجم، حلايلة عبد الجليل، مرجع سابق، ص 116.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: ماهية عامة حول الدخل وعلاقاته

بعدما تم التطرق في المبحث الأول لمفهوم الإنفاق العام ومختلف تصنيفاته، سوف نحاول في هذا المبحث معالجة أحد المفاهيم المهمة والتي لها علاقة بالنفقات العامة وهو مفهوم الدخل من خلال تناول كل من المقاربات النظرية لمفهوم الدخل وأهم تعاريف الدخل وأنواعه وأخيرا علاقة الدخل بالاستهلاك والادخار والاستثمار.

المطلب الأول: المقاربات النظرية للدخل

بدأ الاهتمام بالدخل في النظريات مع النظرية الكلاسيكية التي ترى أن موضوع علم الاقتصاد هو الثروة سواءا في الاقتصاد الكلي أو ما جاءت به النظريات بالنيوكلاسيكية في الاقتصاد الجزئي ولقد تعددت النظريات التي تناولت دراسة علاقة الدخل بالمتغيرات المفسرة له وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه النظريات.

الفرع الأول: نظرية الدخل لإنجل

يعتبر إنجل أول من قام بدراسة مقطعية للاستهلاك أي اعتمادا على معطيات خاصة بميزانية الأسر خلال فترة زمنية قصيرة، حيث قام في سنة 1853 بجمع هذه المعطيات من عينة 200 أسرة ثم قسمها الى ثلاث أنواع[1]:

- أسر محتاجة تعتمد إلى حد ما على المساعدات الاجتماعية.
- أسر ذات دخل منخفض.
- أسر غنية وجودها لا يعتمد على الغير.

ويعد معامل إنجل أولى اللبنات لفهم ودراسة الاستهلاك، حيث في 1857 قام بدراسة تجريبية حول الانفاق الاستهلاكي وتوصل الى ما يعرف "بقوانين انجل" وهي كالتالي[2]:

– **القانون الاول:** كلما ارتفع الدخل فان النسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية تتناقص، مما ينتج عنه مرونة دخلية أصغر من الواحد (E<1).

– **القانون الثاني:** مهما تغير الدخل فان النسبة المخصصة للإنفاق على الألبسة والسكن، التدفئة والانارة تبقى ثابتة وبالتالي المرونة الدخلية تساوي واحد (E=1).

– **القانون الثالث:** الجزء المخصص لبقية النفقات الاستهلاكية يزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل اي أن مرونة الدخل أكبر من الواحد (E>1).

وتعتبر هذه القوانين أن أنماط الاستهلاك تتغير على المدى الطويل فزيادة الدخل تؤدي الى انتقال السلع من الكمالية الى الأساسية، كما ترتبط الدخول بالأجور عموما لدى العائلات، وترتبط أيضا بكتلة النقود والتي

[1]– هارون الطاهر، بلمرابط أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 89.

[2]– طال خيرة، المنهجية قياسية لسلوك ادخار العوائد الجزائرية والتضخم، مذكرة لنيل ماجيستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000 م، ص 38.

ترى النظرية الكلاسيكية أن لها أثرا مبشرا وفي نفس الاتجاه على المستوى العام للأسعار، وفي سنة 1985 تم تأكيد قوانين الثلاث لأنجل من طرف "ألن وباولي" بعد إجراء دراسة قياسية على ميزانية الأسر حيث تمكنا من اختبار قوانين إنجل ولخصت الى المعادلة التالية[1]:

$$C_{ij}=a_j+bjyi$$

حيث:

Cij: تمثل الانفاق الاستهلاكي للأسرة (i) على المجموعة السلعية (j).

yj: تمثل دخل الأسرة.

aj(i): يمثل الانفاق الاستهلاكي التلقائي على المجموعة السلعية

bj(j) : يمثل ميل دالة على الانفاق الاستهلاكي على المجموعة السلعية (j).

الفرع الثاني: النظرية الكينزية (نظرية الدخل المطلق)

إن الحديث عن الادخار أو الاستهلاك يكاد يكون الحديث عن الشيء نفسه، ذلك أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، إلا أن الدخل الشخصي المتاح يعتبر المحدد الرئيسي للادخار الشخصي، ويعتبر الدخل الشخصي المتاح ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد، ويكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك حاجيات إما دائمة أو غير دائمة، فعندما تنفق العائلة أموالها في الاستهلاك نقول أنها استهلكت دخلها تحت قيد ميزانيتها، لأن هذه العائلة لا تستطيع استهلاك حاجيات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض من جهات أخرى والدخل العائلي هو أموال تتصرف فيها العائلة كما تشاء لأنها أموال متاحة، لذا نطلق على هذا النوع من الدخل بالدخل العائلي المتاح (Revenu disponible des ménages)[2].

وإن كينز يمثل الفكر الاقتصادي المعاصر، وقد سلم الاقتصاديون المعاصرون أن الدخل هو العامل الأساسي الذي يحدد مقدار الاستهلاك والادخار، كما ذكر كينز أن " الادخار عبارة عن بقايا من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك ومنافيا لما قاله الكلاسيك، فقد اعتر أن الدخل في المتغير الأساسي وأن المدخرين ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه، أي أن الفرد يستهلك حسب دخله وما بقى من هذا الأخير يدخره، وإذا سلمنا فرضا بالمقدمتين الأوليتين مع كينز والمعاصرين الاقتصاديين، يصبح للدخل تأثير في حجم الادخار والاستهلاك، فإذا ازداد دخل الفرد فلا بد أن يزداد ادخاره الشخصي إذا لم يزد استهلاكه، وكذلك إذا انخفض دخل الفرد فينخفض ادخاره إذا لم يقلل من استهلاكه[3].

كما اعتبر كينز أن حجم الدخل ليس ثابتا، بل أنه يتغير بتغير حجم الطلب الفعلي أي الاستثمارات، وربطت النظرية الكينزية إذن الادخار بالقدرة عليه، وذلك يتبع مستوى الدخل لا سعر الفائدة، فتكون ظاهرة الادخار حاصلة في المجتمعات ذات الدخل العالي والأبحاث قد أثبتت أن الميل للاستهلاك يرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل، مما يجعل الميل للادخار، وأن ذوي الدخول المنخفضة لا يستطيعون أن يدخروا إلا نسبة

[1]– سمير معوشي، التحليل الكمي لسلوك الانفاق الاستهلاكي الأسري الجزائري اتجاه المجاميع السلعية (انطلاقا من نتائج المسحين الأسريين 1988 – 2000 /ONS)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر،2007، ص3.

[2]– سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص1049.

[3]- Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, économica, Paris, 2000, P32.

بسيطة من دخولهم، وربما لم يستطيعوا الادخار مطلقا أو استدانوا، وهذا بخلاف العمل في البلدان الغنية حيث يمكن للادخار أن يتحقق، لتكون نسبته أعلى من نسبة ادخار البلدان متوسطة الغنى، ثم الأدنى فالأدنى، وشان كل ما سبق أن يدل على عدم ارتباط الادخار بسعر الفائدة بل بالقدرة المادية للمدخر ارتفاعا وهبوطا.

يعتبر كينز أن الاستهلاك أهم من الادخار، لأن هذا الاخير ما هو الا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، وقد افترض كينز أن متوسط الاستهلاك يتناقص بينما يتزايد متوسط الادخار مع زيادة الدخل، ويتكون الدخل المتاح من عنصرين أساسين هما الاستهلاك والادخار، ويمكن تمثيل ذلك بالصورة التجريبية التالية[1]:

$$Y=C+S \Rightarrow S=Y-C \Rightarrow S=Y-a-by$$

وبافتراض أن $s=(1-b)$، إذن تصبح معادلة الادخار كالتالي:

$$S=-a+sY$$

حيث:

a: تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل، ويسمى اقتصاديا بالادخار الذاتي ($a>0$)، وتمثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور العمودي (محور الادخار).

s: يمثل الميل الحدي للادخار، ورياضيا يمثل ميل دالة الادخار، ويكون محصورا بين الصفر والواحد ($0<s<1$).

إن هذه المعادلة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت a، كما تبين أن الدخل هو أهم عامل يدخل في تحديد مستوى الادخار، وبهذا فإن دالة الادخار تتزايد خطيا مع الدخل، مع ملاحظة أن الزيادة في الادخار تكون بنسبة أقل، ويمكن استنتاج منحنى دالة الادخار بيانيا من خلال دالة الاستهلاك، وكقاعدة عامة تتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي عندما الاستهلاك يساوي الدخل، دلالة على أن الادخار يساوي صفر عند هذا المستوى.

<u>الفرع الثالث: افتراض الدخل النسبي (دوزنبري)</u>

يرى صاحب هذا الافتراض أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعا للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة، فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عما إذا جاورت عائلات فقيرة، إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه وعليه، وطبقا لهذا الافتراض، لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق فقط، وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة، ولقد أظهر دوزنبري اختلاف سلوك الادخار لكل من عائلات الزنوج والبيض في مدينة نيويورك وكولمبس، حيث وجد أن الزنوج يدخرون نسبة أكبر من البيض من نفس المستوى من الدخل. أي أن الميل المتوسط للادخار للزنوج أكبر من

[1]– أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970–2005)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008، ص131.

الميل المتوسط للادخار للبيض عند نفس مستوى الادخار. ومن أهم مسلمات هذا الافتراض أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعها الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه. فإذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله حتى يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط الاستهلاك في المجتمع، وبذلك فإنه يتميز بارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك من ناحية أخرى، إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه سوف ينفق نسبة أقل من دخله لكي يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط الاستهلاك في المجتمع، أي أنه يتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، نظرا لأنه يتمتع بمستوى دخل يفوق متوسط دخل المجتمع[1]، والسبب في ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أكبر من استهلاك الأشخاص الآخرين، لذا ربما يكون هذا دافعا له لتخفيضه، بينما لا يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أقل من استهلاك الآخرين لذا ربما سيرفعه، وهكذا فإن الفرد وفقا لهذه النظرية لا يهتم بمستوى الاستهلاك المطلق وإنما يهتم بمستوى الاستهلاك النسبي، أي مستوى الاستهلاك مقارنة بمتوسط استهلاك المجتمع الذي يعيش حوله.

طبقا للاقتصادي دوزنبري، يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، فمستوى الاستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري سواء كان مطلقا أو نسبيا، وإنما يتوقف أيضا على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية. السبب في ذلك أنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر تخفيض مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه، ولكن من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة، من أجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك الذي اعتادت عليه الأسرة، وهذا ما يسمى بأثر الموقف (effet de cliquet)، ويمكن صياغة دالة الاستهلاك رياضيا كما اقترحها دوزنبري، مع العلم أن نظرية الدخل النسبي تأخذ أشكالا تطبيقية متعددة، وعلى سبيل التحليل الجزئي تكتب هذه الفرضية كما يلي[2]:

$$\frac{Cit}{Yit}=a+b\frac{Yt}{Yit} \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن: a>0، وb>1، وb لا يمثل الميل الحدي للاستهلاك.

Cu: استهلاك الفرد (i) في الفترة (t).

Yit: دخل الفرد (1) في الفترة (t).

Yt: متوسط دخل الفرد في الفترة (t).

نلاحظ من العلاقة (1) أن انخفاض دخل الفرد سوف يترتب عليه ارتفاع ميله المتوسط للاستهلاك، ونلاحظ من العلاقة (1) أن انخفاض دخل الفرد Yit سوف يترتب عليه ارتفاع ميله المتوسط للاستهلاك، وهذا ما يؤكد وجهة نظر دوزنبري من حيث محافظة الفرد على مستوى استهلاكه حتى عندما ينخفض مستوى دخله، وبضرب طرفي المعادلة (1) في Yit نحصل على:

$$Cu=aYit+bYt \quad \text{.....(2)}$$

[1]– أحمد رمضان نعمة الله، لإيمان عطية ناصف ومحمد سيد عابد: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 75.

[2]– مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 147.

أي أن استهلاك الفرد (1) في الفترة (t) دالة في مستوى دخله Yit وفي مستوى دخل أقرانه (الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه) Yt، وبتجميع الأفراد في مجموعة مستهلكين كما في العلاقة (2) نحصل على دالة تصلح لتحليل السلاسل الزمنية. ويجب أن نؤكد على أن سلوك دالة الاستهلاك في الأجل الطويل يعكس تزايد الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة في الدخل وذلك عندما يطمئن المستهلكون إلى الزيادة الدائمة في الدخل، وينتقلون بذلك إلى نمط استهلاكي أعلى، وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك (PMC) والميل الحدي للاستهلاك (pmc) متساويان، أي: **PMC= pmc= a+b=K**

هكذا تمكن فرضية الدخل النسبي من التمييز بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير (بيانات مقطعية) في العلاقة (2) ويمثل فيها الحد الثابت (byt)، و (a) تمثل الميل الحدي للاستهلاك ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل تمثلها العلاقة (4) حيث يساوي فيها الميلان الحدي والمتوسط للاستهلاك لـ K ويلاحظ أن الميل الاستهلاكي في الأجل الطويل(a+b=k) أكبر من الميل الاستهلاكي في الأجل القصير (a). وبالتحليل على نطاق مجموعة من المستهلكين، وباستخدام الميل المتوسط للاستهلاك(PMC) للتخلص من وحدات القياس، يعتمد الميل الاستهلاكي للأفراد على نسبة أعلى دخل سابق إلى مستوى الدخل الحالي، أي أن:

$$\frac{Ct}{Yt} = a + b\frac{Ymax}{Yt} \quad \text{.....(5)}$$

حيث:

Yt: يمثل الدخل الجاري.

Ymax: يمثل أعلى دخل حصل عليه المستهلك في السابق.

(a;b) : يمثلان الميلان الحديان للاستهلاك على الترتيب و $a;b > 0$

وبضرب طرفي المعادلة (5) في Yt نحصل على:

$Ct=aYt +bYmax$

يعني ذلك أن الاستهلاك في الفترة الزمنية (t) يتحدد بمتغيرين هما الدخل الجاري وأعلى دخل حصل عليه المستهلك في السابق.

يمكن استنتاج دالة الادخار كما يلي:

$$St=F(Yt;Ymax)=(1-a)Yt +(1-a)Ymax$$

حيث: (1 –a) و (1–b) هما الميلان الحديان للادخار بالنسبة للدخل الجاري والدخل الأعلى ويتوقع دوزنبري أن الاستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل. فعند التراجع أو التدهور في الدخل المتاح، يتناقص الاستهلاك لكن بأقل حدة من الدخل لأن الأفراد يحافظون على مستوى استهلاكهم وذلك بالإنقاص من ادخارهم (S)، وعند بداية ارتفاع الدخل يتزايد الاستهلاك لكن أقل نسبة من معدل تزايد الدخل لأن الأفراد هنا يحاولون إعادة تكوين ادخارهم.

الفرع الرابع: افتراض الدخل الدائم (فريدمان)

يرى فريدمان أن نظريتا الدخل المطلق والدخل النسبي قامتا على مفهوم الدخل الجاري كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك وبالتالي الادخار. وكما سبق، فقد رأى كينز أن الجزء من دخل الأسرة

الذي يخصص للاستهلاك إنما يتوقف على المستوى المطلق لهذا الدخل، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة لها، والتي تماثلها على مقياس الدخل. كذلك يرى فريدمان أن الدالة الأساسية للاستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناسبية، مثله في ذلك مثل دوزنبري، إلا أنه يجد أن هذه الدالة ليست علاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري الذي أشار إليها كينز. ولكن العلاقة بين ما أسماه بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي، وهو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم[1].

يشير الدخل الدائم إلى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية. فالفرد يحصل على الأجر من استغلاله لمهاراته وخبراته والتي تمثل ثروته البشرية، ويحصل على فوائد أو أرباح من رأسماله المستثمر في أسهم أو سندات أو ودائع أو أصول مادية. ووفقا لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويلا لأجل لأنه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبيا. ويقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة والسنة الحالية، أما عن الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية ولذا فهو يعتبر مفهوم قصير الأجل، وقد فرض فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي[2]:

أ- الدخل الجاري يحتوي على عنصرين أحدهما دائم ويسمى الدخل الدائم، وأحدهما مؤقت ويسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف بالاستمرارية وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلا مؤقتا موجبا، وفي حالة انخفاض الأسعار تعتبره دخلا مؤقتا سالبا، ولذا فإن:

$$Y=Yp+Yt \quad \text{..... (1)}$$

حيث:

Yp: يمثل الدخل الدائم.

Yt: يمثل الدخل المؤقت.

Y: يمثل الدخل الجاري والدخل الدائم هنا هو عبارة عن المتوسط المرجح للقيم السابقة والحالية للدخل أي:

$$Yp=a1Yt+a2Yt-1+a3Yt-2+.....$$

$$a_1+\alpha_2 + a3 +.....=1$$

$$a_1>\alpha_2 > a3 >$$

أي أن الترجيح متناقص وعن كيفية قياس الدخل الدائم بشكل مبسط جدا، فقد افترض فريدمان أنه يعتمد على كل من الدخل الجاري والدخل السابق عليه، بمعنى أنه يساوي دخل العام السابق بالإضافة إلى نسبة من الفرق بين دخل العام الحالي ودخل العام السابق عليه، وعليه يمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$Yp=Y-1+\lambda(Y-Y-1)= \lambda Y(1- \lambda)Y-1$$

حيث:Y-1: دخل العام السابق، و Y: الدخل الجاري.

---

[1]- متولي مختار، النظرية الاقتصادية الكلية مدخل رياضي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1993، ص 293.

[2]- عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 101.

الملاحظ أن حجم الدخل الدائم يعتمد بدرجة كبيرة على النسبة (λ)، حيث: ($0< \lambda < 1$)، فإذا افترضنا أن ($\lambda = 1$) فمعنى ذلك أن الدخل الدائم يساوي الدخل الحالي، كما أنه إذا افترضنا أن دخل العام الحالي يساوي دخل العام السابق فمعنى ذلك أن الدخل الدائم يساوي دخلا لعام الماضي ويساوي دخل العام الحالي، وهذا يؤدي إلى نتيجة هامة وهي أن الفرد سوف يتوقع حصوله على نفس الدخل خلال الأعوام التالية[1]، وبنفس الطريقة يقسم فريدمان الاستهلاك الجاري إلى عنصر دائم وعنصر مؤقت، أي أن:

$$C=Cp+C1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

CP: الاستهلاك الدائم.

C1 : الاستهلاك المؤقت.

C: الاستهلاك الجاري.

الاستهلاك الدائم CP هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم. أما الاستهلاك الموقت(C1) فإنه قد يفسر باعتباره استهلاكا غير متوقع، مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة، فإذا كان موجبا فإن الاستهلاك الجاري للأسرة يعتبر أكبر من الاستهلاك الدائم لها، وإذا كان سالبا فإن الاستهلاك الجاري يعتبر أقل من الاستهلاك الدائم.

ب- يمكن توضيح الاستهلاك الجاري في المعادلات الآتية التي توضح فروض نظرية الدخل الدائم وعلاقات عناصرها بعضها البعض.

الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية (بشرية + مادية).

الاستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم.

حيث لدينا:

$$C_P = K*r*W \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن K يمثل الميل الحدي لاستهلاك الدخل الدائم، وهو يعتمد على متغيرات متعددة، منها بشكل خاص معدل الفائدة (i)، الثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية (البشرية+ المادية) (W)، وعوامل أخرى (u) مثل: العمر، الذوق، الجنس، العادات ... الخ، أي:

$$K = f(i، w.u)$$

والدخل الدائم (Yp) يرتبط بالثروة (W) بالعلاقة النسبية ($Yp = r \times w$)،فإنه يمكننا إعادة كتابة العلاقة السابقة بالشكل التالي:

$$Cp=KYp \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذا يعني أن دالة الاستهلاك وفقا لفرض الدخل الدائم هي دالة نسبية، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك الدائم بنفس النسبة، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت عبر الزمن ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك، كما يعني هذا أن تأثير الدخل المؤقت على الاستهلاك الدائم

[1]- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 م، ص 50.

يقترب من الصفر، ومنه فالميل المتوسط للادخار عند جميع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتا، بمعنى أن الأغنياء والفقراء يخصصون نسبة واحدة من دخلهم للادخار. لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك أن درجة تفضيل الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل ربما ان تكون واحدة عند جميع مستويات دخول الأسر. تفضيل استهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل بالنسبة للأسرة الفقيرة يكون أكبر منه بالنسبة للأسرة الغنية. مثل هذا التفضيل يعمل على تخفيض نسبة ادخار الأسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم والعكس صحيح بالنسبة للأسر الغنية، والاعتقاد الراسخ بين الاقتصاديين المحدثين هو أن فرضية الدخل الدائم تتسق مع نتيجتين بالغتي الأهمية، أمكن التوصل إليهما من خلال التجربة العملية[1]:

– أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل.

– أن الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل يميل إلى أن يكون ثابتا.

ج–افتراض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل المؤقت والدخل الدائم، الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم، الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت.

يدل الافتراض الأول على أن الدخل المؤقت عشوائي بالنسبة للدخل الدائم، بينما يشير الافتراض الثاني إلى أن الاستهلاك المؤقت يعتبر مستقل عن الاستهلاك الدائم، وأما الافتراض الثالث يدل على أن الاستهلاك المؤقت عشوائيا بالنسبة للدخل المؤقت، وهذا يدل أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المؤقت يساوي صفرا، وهذا يعني أن الأسرة المحظوظة التي تحصل على دخل مؤقت موجب لن تغير استهلاكها (الذي يعتمد على الدخل الدائم) وإنما سوف تدخر الدخل الصافي، وكذلك إذا كانت الأسرة غير محظوظة بما فيه الكفاية وتحصل على دخل مؤقت سالب، فإنها لن تخفض استهلاكها، وإنما سوف تلجأ بدلا من ذلك إلى تخفيض مدخراتها. وفقا لفرض الدخل الدائم فإن استهلاك الفترة الحالية قد يتأثر بدخل الفترة السابقة (في حالة السحب من المدخرات)، كما قد يتأثر بدخل المستقبل (في حالة الاقتراض والسداد من دخل المستقبل).

مما تقدم وبإعادة كتابة المعادلة رقم (1) نجد:

$$Yp=Y-Yt \quad \text{.....(5)}$$

بتعويض العلاقة (5) في العلاقة رقم (4) ينتج:

$$Cp=K\,(Y-Yt) \quad \text{.....(6)}$$

وبتعويض العلاقة رقم (6) في العلاقة رقم (2) نجد الصيغة العامة لدالة استهلاك فريدمان:

$$C = (KY - Yt) + Ct \quad \text{.....(7)}$$

العلاقة الأخيرة تبين بأن الاستهلاك الجاري ما هو إلا جزءا من الفرق بين الدخل الجاري والدخل المؤقت زائد احتمال حدوث استهلاك مؤقت (سلبي أو إيجابي). أما دالة الادخار فهي باقي الدخل بعد عملية الاستهلاك. ويمكن صياغتها كما يلي:

$$S=\alpha+\beta 1Yp+\beta 2Y1$$

حيث α: ثابت قيمته أقل من الصفر، و $\beta 1$، $\beta 2$ أقل من الواحد الصحيح.

[1]– عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 152.

المطلب الثاني: تعريف الدخل وأنواعه

يتطرق هذا المطلب إلى أهم التعاريف المتعلقة بالدخل وكذلك مختلف تصنيفات وأنواع الدخل.

الفرع الأول: تعريف الدخل

من بين التعاريف المقدمة للدخل يمكننا ذكر أهمها كما يلي:

يعرف (Hiks) الدخل بأنه المال الذي يمكن استهلاكه دون أن نصبح فقراء او محتاجين وبالمقابل تبقى ممتلكات ثابتة ولا تتغير، ويعرفه ساموبلسون على أنه مجموع ما يتلقاه أو يكتسبه شخص أو أسرة نقدا خلال فترة معينة من الزمن (في العادة سنة واحدة)[1].

وحسب توماس بيكيتي فالدخل يتكون من مكونين: الدخل من العمل (الأجور، والمرتبات، والعلاوات، والمداخيل من العمل غير المأجور، والمكافآت الأخرى المصنفة قانونا على انها مرتبطة بالعمل)، والدخل من رأس المال (الربع، والتوزيعات النقدية، والأرباح، والأرباح الرأسمالية، وحقوق الملكية، ودخول أخرى مشتقة من مجرد واقع امتلاك رأس المال في صورة أرض، أو عقار، أو أدوات مالية كالأسهم، ومعدات صناعية)[2].

ويختلف الدخل عن رأس المال كونه عبارة عن تدفق، وهو يقابل كمية السلع المنتجة والموزعة في فترة معينة عادة تقدر بسنة، أما رأس المال فهو رصيد، وهو يقابل الثروة الكلية المملوكة في نقطة محددة من الزمن، يأتي هذا الرصيد من الثروة التي يتم الاستيلاء عليها أو مراكمتها في كل السنوات السابقة مجتمعة [3].

الفرع الثاني: أنواع الدخل

هناك عدة أنواع للدخل لكن في دراستنا سنركز على الأنواع التالية:

أولا: الدخل القومي: يقصد بالدخل القومي عموما مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة –عادة سنة– وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة أي نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة، أي نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي. أي أن الدخل القومي يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية. من هنا فإن الدخل القومي يتضمن كافة الدخول التي يتم اكتسابها حتى تلك الدخول التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها، كالأرباح الغير موزعة[4].

ثانيا: الدخل المتاح: يعرف على أنه ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد، ويكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك الحاجات والتي تكون دائمة أو غير دائمة، فعند إنفاق الأسر لأموالها في الاستهلاك تكون قد استهلكت في إطار ميزانية معينة، حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه أكبر من الدخل الذي تتوفر

---

[1]– حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص111.

[2]– توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، مجلة الحوار المتمدن، العدد، 5356، 2016، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=539610، تاريخ الاطلاع: 2022/06/06 على الساعة (20:32).

[3]– حسام غردايز، قويدر بوطالب، التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة 1988 إلى 2013، مجلة كامل الاقتصاد، العدد 01، مارس 2020، ص 161–162.

[4]– محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 180– 182.

عليه والدخل هنا عبارة عن أموال متاحة للأسر تتصرف فيه كما تشاء في إطار التصرف العقلاني للأسرة الاقتصادية ويمكننا ان نفرق بين نوعين من الدخل المتاح[1]:

– **الدخل الدائم:** هو ذلك المبلغ من المال الذي تتحصل عليه الأسرة مقابل جهد فكري أو بدني مبذول في حدود فترة زمنية محددة في إطار طرق إنفاق مختلفة، وهذا حسب مستوى الدخل المتوفر.

– **الدخل المؤقت:** وهو ذلك المبلغ التي تتحصل عليه الأسر في وقت معين ويكون راجع للأرباح الموزعة من طرف مؤسسة كالمنح والعلاوات، فهناك أسر تستمر على نفس وتيرة الاستهلاك رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر الفائض من الأموال الذي تتحصل عليه في إطار استثماراتها.

ثالثا: الدخل العائلي: دخل الأسر المعيشية يتكون من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدا أو عينا أو خدمات، سنويا أو على فترات أقرب، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة، وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري[2].

رابعا: الدخل من العمل: ويشمل الإيرادات عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصفة متصلة بالعمل دون غيره، وفق تعريفه في القرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل (1992) بشأن إحصاءات السكان النشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة الجزئية وهو يتألف من الدخل من العمل بأجر، والدخل من العمل للحساب الخاص[3].

خامسا: الدخل من العمل بأجر: يشمل الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة لقاء الوقت المقضي في العمل والعمل المنجز والبدلات والعلاوات النقدية والعمولات والإكراميات وأتعاب المديرين وعلاوات تقاسم الأرباح وغيرها من أشكال الدفع المرتبط بالأرباح والأجر عن ساعات العمل غير المنجزة فضلا عن السلع والخدمات المجانية أو المدعومة من صاحب العمل. وهو يشمل تعويضات الفصل وإنهاء الاستخدام كما يشمل اشتراكات التأمين الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل ويتمشى تعريف هذه التعابير مع استخدامها في القرار بشأن إحصاءات الدخل من العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1998)، ويمكن أن يدفع الدخل من العمل بأجر نقدا أوعينا كسلع أو خدمات وينبغي عدم إدراج المدفوعات العينية التي تكون منتجات من إنتاج صاحب العمل إلا متى كانت متمشية مع التوصيات الواردة في اتفاقية حماية الأجور، 1949 (رقم 95) الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وهي تعتبر خلاف ذلك مدفوعات عينية مفروضة ينبغي استبعادها من الدخل من العمل بأجر أو إعطاؤها قيمة صفرية[4].

---

[1]– عمر صخري، مرجع سابق، ص 56.

[2]– منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولية، 24 نوفمبر 2003، إحصائيات دخل إنفاق الأسرة المعيشية، www.ilo.org، تاريخ الاطلاع: 08 ماي 2022 على الساعة 23:46،

[3]– المرجع نفسه.

[4]– وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قائمة اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر، https://www.mtess.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع: 2022/05/30 على الساعة (20:38).

سادسا: الدخل من العمل للحساب الخاص: هو الدخل الذي يتلقاه الأفراد خلال فترة مرجعية معينة نتيجة مشاركتهم في وظائف الحساب الخاص وفقا للتعريف الوارد في القرار بشأن التصنيف الدولي للوضع في الاستخدام، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1993)، والدخل من العمل للحساب الخاص بصورة خاصة يعني في المقام الأول ملاك منشآت غير مساهمة يعملون فيها وهو يستبعد الأرباح من الاستثمار الرأسمالي للشركاء الذين لا يعملون في هذه المنشآت (الشريك الموصي)، والأرباح وألعاب المديرين المدفوعة لملاك الشركات المساهمة. ويشمل الدخل من العمل للحساب الخاص القيمة المقدرة للسلع والخدمات المقدمة للمقايضة فضلا عن السلع المنتجة للاستهلاك الخاص، بعد طرح المصاريف والأساس الذي يقوم عليه قياس الدخل من العمل للحساب الخاص هو مفهوم الدخل المختلط المحدد بموجب نظام الحسابات الوطنية. ويتألف الدخل المختلط من قيمة الناتج الإجمالي بعد حسم تكاليف التشغيل وبعد تسوية استهلاك الأصول المستخدمة في الإنتاج، حيثما تكون هذه الشروط مستوفية للتعريف الوارد في القرار بشأن قياس الدخل من العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1998).

سابعا: الدخل من الملكية: يعرف الدخل من الملكية على أنه الإيرادات المستمدة من ملكية الأصول (عائدات استخدام الأصول) المقدمة للغير ليستخدمها، وهي عائدات نقدية في العادة تتكون من الأصول المالية (الفوائد والأرباح) ومن الأصول غير المالية (الإيجارات) ومن الإتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف)[1].

ثامنا: الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية من خدمات لاستهلاكها الخاص: يتألف الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية من خدمات لاستهلاكها الخاص من صافي القيمة المقدرة لخدمات السكن التي يقدمها مالك شاغل المسكن، ومن الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية. وينبغي أن يكون التعريف العملي لهذا المكون موصوفا بوضوح عندما تقدم تقديراته أو تدرج في تقديرات إجمالي دخل الأسرة المعيشية. وينبغي تقديم صافي القيم المقدرة الخدمات الإسكان من المساكن التي يشغلها مالكوها على نحو من فصل عن تقديرات الخدمات الأخرى. وينبغي وضع تقديرات قيم هذه الخدمات على نحو متسق عند إصدار إحصاءات دخل الأسرة المعيشية وإنفاق الأسرة المعيشية عندما يجري تحليلها معا.

تاسعا: الدخول من التحويلات: التحويلات هي إيرادات لا يعطي متلقيها مقابلها أي شيء للمانح كعائد مباشر للإيرادات. ويمكن أن تشمل التحويلات نقدا (بالمعنى النقدي) أو سلعا أو خدمات والتحويلات الجارية هي التحويلات التي تتكرر في العادة على نحو منتظمات تصلب الفترة المرجعية المستخدمة للدخل وتكون

[1]– فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، نشر عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص156.

وعلى الأرجح صغيرة ومتاحة للاستخدام كذلك خلال الفترة المرجعية، والتحويلات التي تعتبر دخلا في جميع التحويلات الجارية الملقاة نقدا أو كسلع على النحو التالي[1]:

– معاشات الضمان الاجتماعي وإعانات التأمين والعلاوات الناشئة عن نظم التأمين الاجتماعية التي ترعاها الحكومة (النظم الإلزامية القانونية) من قبل معاشات التقاعد (بما فيها معاشات القوات المسلحة ومن العمل في الخارج) وإعانات البطالة وإعانات المرض.

– معاشات التقاعد وإعانات التأمين الأخرى من نظم التأمين الاجتماعي لأصحاب العمل عبر المشمولة بتشريعات الضمان الاجتماعي (الممولة وغير الممولة على حد سواء من قبل إعانات التعليم والنفقات الطبية).

– إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات (المساعدات العامة أو الخاضعة لشرط إثبات الحاجة) التي تقدم الإعانات ذاتها التي تقدمها نضم الضمان الاجتماعي ولكنها لا تقدم بموجب هذه النظم.

– التحويلات الجارية من المؤسسات غير الهادفة للربح (مثل الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والهيئات الدينية) في شكل هبات منتظمة ودعم مالي منتظم، من قبل المنح الدراسية وتعويضات الإضرابات النقابية والإعانات النقابية في حالة ومدفوعات الإغاثة.

– التحويلات الجارية من أسرة معيشية أخرى في شكل مدفوعات الدعم الأسري (من قبل النفقة الزوجية والدعم الخاص بالأطفال والوالدين) والإيرادات المنتظمة من الميراث والصناديق الاستثمارية والهبات المنتظمة أو الدعم المالي المنتظم.

– أرباح الحيازة الناشئة عن زيادة قيمة الأصول والخصوم المالية وغير المالية، ينبغي استبعادها من التعريف العملي للدخل. وتستبعد خسائر الحيازة من تلقاء ذاتها من الدخل لأنها تخفض صافي الأصول.

المطلب الثالث: علاقة الدخل بالمؤشرات الاقتصادية الكلية

سوف نتطرق للعلاقة التي تربط متغير الدخل بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وهي تتمثل في: متغير الاستهلاك، الادخار ومتغير الاستثمار.

الفرع الأول: علاقة الدخل بالاستهلاك والادخار

سوف نوضح هذه العلاقة من خلال العناصر الموالية:

أولا: علاقة الدخل بالاستهلاك: إن الافتراض الأساسي الذي استند عليه كينز في نظريته للدخل والاستخدام وفيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي يعتمد أساسا على الدخل ينطبق هذا الإنفاق الاستهلاكي على الفرد مثلا ينطبق على الاقتصاد ككل لكن ذلك لا يعني أو ينفي وجود عوامل أخرى تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي، تلك العوامل التي سوف نتجاهلها حاليا، وسوف يتم التركيز في التحليل اللاحق حول طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، ولقد اعتمد كينز في تحليله لطبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك على فكرتين

[1]– محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص182.

أساسيتين، واللتان أصبحتا الأساس في النظرية الحديثة للدخل والاستخدام، حيث أوضح كينز فكرته الأولى على آن هناك علاقة وثيقة بين الدخل والاستهلاك والتي عبر عنها بالمعادلة التالية[1]:

$$c=y$$

c: تشير إلى الاستهلاك.

Y: تشير إلى الدخل.

وهذه العلاقة تعني أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، وقد أطلق كينز على هذه العلاقة بالميل للاستهلاك والذي يمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$APS= C/Y$$

أما الفكرة الثانية التي جاء بها كينز حول طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك تتمثل بما يلي:

إن الناس يميلون من حيث المبدأ وبصورة عامة إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم، لكن بمقدار أقل، وقد سمى كينز تلك العلاقة (بالقانون السيكولوجي الأساسي)، وهذه الفكرة تعني وحسب رأي كينز، انه كلما دخل الفرد أو المجتمع، كلما زاد إنفاقه الاستهلاكي، لكن لا يتوقع أن كل الزيادة التي حصلت في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك، بل لابد أن يذهب جزءا منها للادخار خاصة في المدى القصير، نظرا لان الاستهلاك في المدى الطويل قد يأخذ طابع العادة والتقاليد ولا نتوقع ان يحدث التغيير في الاستهلاك مباشرة، وبمعنى أخر انه لا يتوقع من الفرد أن يغير إنفاقه أو نمط استهلاكه السابق مباشرة عندما يزيد دخله[2]. وإن الاستهلاك جزاءان، أحدهما يعتمد على الدخل فيتغير لتغيره وبمعدل معين، مما يعني رياضيا بان الدخل عامل مستقل والاستهلاك تابع له وأن الأثر الحدي بينهما هو الميل الحدي للاستهلاك (MPC)، أما الجزء الأخر من الاستهلاك فهو ذاتي لا يتأثر بالدخل، بل هو ما يمكن الإشارة إليه بأنه الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوي للصفر.

ثانيا: علاقة الدخل بالادخار: الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الاحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية[3]، وإن الدالة المقابلة لدالة الاستهلاك هي دالة الادخار التي يمكن تعريفها بأنها جدول يبين المعايير التي ينوي مستلمو الدخول أن يذخروها عند مستويات مختلفة من الدخل، فالادخار هو من حيث الجوهر ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، أي أن الدخل هنا يتكون من جزئين فقط هما الاستهلاك والادخار أي[4]:

$$Y=C+S$$

S= يمثل الدخل

ومنه يمكن الاشارة الى دالة الادخار على النحو التالي:

---

[1]– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة، الأردن، ط1، 2007، ص 92، 93.

[2]– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص93.

[3]– حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص164.

[4]– نفس المرجع، ص165.

$$S=Y-C$$

وبالتالي فإن الادخار ما هو إلا الفرق بين الدخل والاستهلاك. وللحصول على دالة الادخار الأمثل نقوم بتعويض قيمة الدالة (C) التي هي على النحو التالي: c=a+by في معادلة الادخار(s) نجد ما يلي:

$$S=Y-(a+by)$$
$$S=y-a-by$$

وبإعادة الترتيب تصبح دالة الادخار كما يلي:

$$S=-a+(1-b)y$$

كما يتضح من الدالة أن الميل الحدي للادخار (1-b) ما هو إلا مكمل الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يعني:

$$MPS=1-MPC$$

وكذلك: $MPC=1-MPS$

والمثال التالي والممثل بالجدول يوضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار:

جدول رقم (02): مثال يوضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار

الدخل بالدينار	الاستهلاك بالدينار	الادخار بالدينار
0	100	−100
100	175	−75
200	250	−50
300	325	−25
400	400	0
500	465	25
600	550	50
700	625	75

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتحليل، وائل للنشر، الأردن، ط11، 2014، ص 160- 163.

نلاحظ من الجدول أن هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك. وإذا تتبعنا الجدول نلاحظ أنه حتى مع غياب حد أدنى من الدخل أي عندما (y=0) فما يزال هناك حد أدنى من الاستهلاك (C=100) ومثل هذا الاستهلاك يسمى الاستهلاك الذاتي ويعرف هذا الأخير على أنه ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل بمعنى أن الفرد الذي ليس له أي مصدر دخل سيستهلك هذا المقدار، ويحصل عليه إما عن طريق الاقتراض، وهذا ما أسميناه الادخار السالب "Dissaving"، أو عن طريق مساعدات من الحكومة أو من الأقارب، أما بعد ذلك فقد بدأ الدخل بالارتفاع إلى (100) دينار وعندها زاد الاستهلاك بمقدار (75) دينارا ليصبح (175 دينارا)، ونلاحظ أن كميات الاقتراض أو الادخار السالب تتناقص مع زيادة الدخل، حتى يصل الدخل إلى مستوى (400) دينار، والذي عنده ينفق الفرد جميع

المبالغ التي يحصل عليها دون ادخار سالب أو اقتراض، وهذا المستوى من الدخل يسمى في الاقتصاد نقطة التعادل "Break – even" أي أن مستوى الاستهلاك قد تساوى مع الدخل ومع ارتفاع الدخل عن مستوى (400) دينار، نرى أن الفرد قد بدأ بادخار مبلغ من النقود، وإن الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل تسمى الاستهلاك المستحث.

وعند تمثيل مستويات الدخل والاستهلاك والادخار الواردة في الجدول أعلاه نحصل على الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يوضح العلاقة بين الاستهلاك والدخل / الادخار والدخل

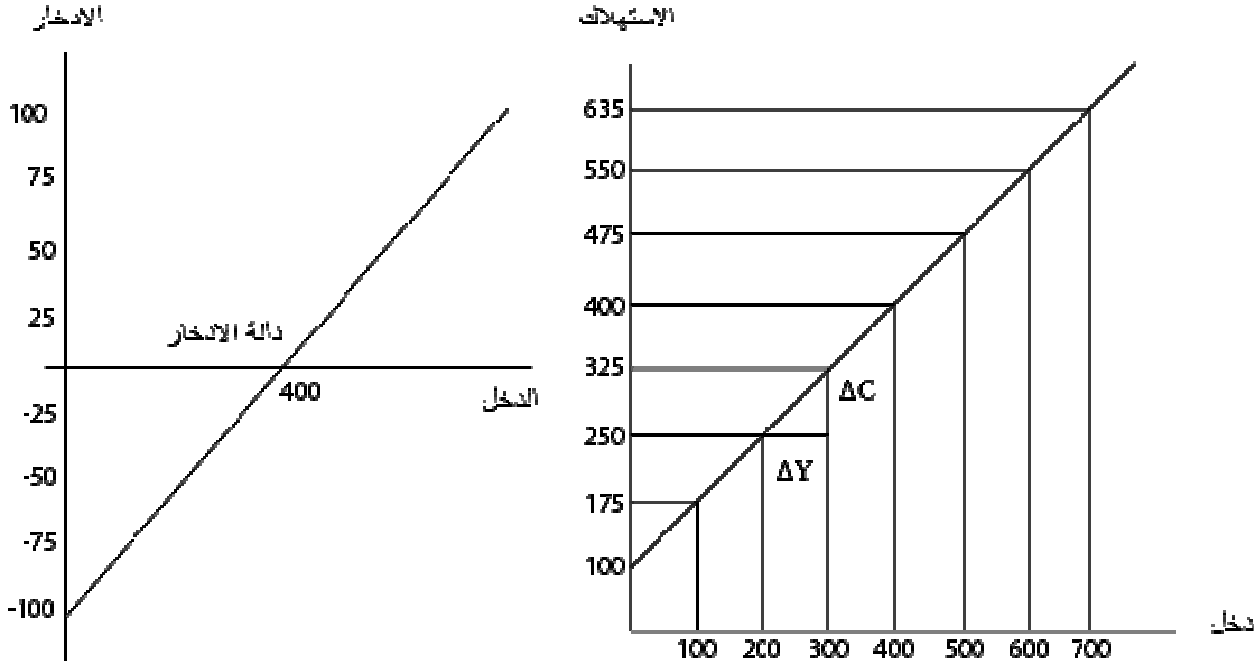

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتحليل، وائل للنشر، الأردن، ط11، 2014، ص 164.

بحيث يقاس الدخل على الإحداثي الأفقي، والاستهلاك والادخار على الإحداثي العمودي، وتسمى العلاقة بين الدخل والإستهلاك "Consumption Function"، وكذلك الأمر بالنسبة للادخار حيث هناك ما يسمى دالة الادخار "Saving Function"، وعند النظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن دالة الاستهلاك متزايدة من الدخل كلما أسلفنا، والمسافة العمودية بين نقطة الأصل و(100) دينار تعبر عما أسميناه الاستهلاك الذاتي. وبعد هذا المستوى الاستهلاكي نرى أن معدل الاستهلاك يتزايد مستوى الدخل، ولكن ما هو حجم الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل؟

إن ميل منحنى الاستهلاكي عبر عن الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل. وباستخدام تعبير رياضي بسيط، فالمعروف أن الميل عبارة عن التغير في المتغير على الإحداثي العمودي مقسوما على التغير على الاحداثي الأفقي، فإذا رمزنا للتغير في مستوى الاستهلاك بالرمز (ΔC)، والتغير في مستوى الدخل بالرمز (ΔY) فإن ميل منحنى الاستهلاك سيكون (ΔC) مقسوما على (ΔY) أي ($\Delta Y/\Delta C$)، وهذه

النسبة تسمى الميل الحدي للاستهلاك "Marginal Propensity to Consume" ويرمز إليها اختصارا **(MPC)**، وتعرف على أنها مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة. ويمكن احتساب الميل الحدي للاستهلاك من الرسم من الشكل أعلاه يمكننا حساب هذه القيمة كما يلي:

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{175-100}{100-0} = \frac{250-175}{200-100} = 0.75$$

بمعنى أنه عند زيادة الدخل بدينار واحد، سيزداد الاستهلاك بمقدار 75 قرشا، ونلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك هو أكبر من صفر واقل من واحد، بمعنى، $0< MPC <1$، أي أنه عند حصول الفرد على دينار إضافي فإنه سينفق جزءا منه، ولكن أكبر كمية ممكن إنفاقها هي الدينار بالكامل، كذلك يمكن القول أن ميل منحنى الادخار هو عبارة عن التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل، أي $\Delta S / \Delta Y$ وهذا ما يسمى الميل الحدي للادخار "Marginal Propensity to Save"، ويرمز لها اختصارا (MPS). ويمكن احتساب الميل الحدي للادخار في مثالنا السابق كما يلي:

$$\mathbf{MPS} = \frac{-50-(75)}{200-100}\frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{75-(-100)}{100-0} = \mathbf{0.25.0}$$

وبهذا نرى أن الميل الحدي للادخار يساوي (25 بالمائة) بمعنى انه عند حصول الفرد على زيادة في الدخل مقدارها دينار فإنه يستهلك (75) قرشا ويوفر الباقي 37 وهو (25) قرشا. لذا نستطيع القول إن حاصل مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد صحيح أي: MPC+MPS-1

ومن الضروري الإشارة إلى ما يسمى متوسط الميل للاستهلاك ويرمز له بالرمز (APC) وهو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل: والذي يحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\mathbf{APC} = \frac{\mathbf{C}}{\mathbf{Y}}$$

وبنفس الطريقة يمكن الحصول على ما يسمى متوسط الميل للادخار ويرمز له بالرمز (APS)، ويحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\mathbf{APS} = \frac{S}{Y}$$

ونلاحظ أيضا أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والادخار يساوي واحد صحيح[1] أي:

$$\mathbf{APC + APS = 1}$$

<u>الفرع الثاني: علاقة الدخل بالاستثمار</u>

هناك جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الانتاجية بهدف زيادة الانتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بالاعتبار الإضافة الى المخزون السلعي، فلهذا يعتبر الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالبا ما تتخذ قرارات الاستثمار من قبل مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين في القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة الفردية.

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي، مرجع سابق، ص 160– 163.

فلقد أكد كينز بأن رب العمل يجري إنفاقه الاستثماري على أساس توقع الربح، وتعتمد قيمة سلع رأس المال في نظر رب العمل على توقف الدخل الذي يتوقع أن تعطيه هذه السلع أثناء حياتها الاقتصادية، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية[1]:

1- الإنتاجية المادية للآلة الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها وخاصة إذا كان هناك طلب كلي مرتفع على السلعة.

2- السعر الذي تباع بها لسلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة.

3- تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى كالأجور وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الرأسمالية.

ولا تكون العملية الاستثمارية مربحة إلا إذا درت على رب العمل دخلا يزيد عن كلفة الحصول عليها، وهنا لابد من الإشارة إلا مضاعف الاستثمار وهو عبارة عن العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على الاستثمار والتغيرات التي تطرأ على الدخل. أو بعبارة أخرى يساوي:

$$k=\frac{\Delta y}{\Delta I}=\frac{1}{1-MPC}$$

وبالإمكان التوصل إلى قيمة المضاعف بالاستناد إلى العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار حيث أن:

$$MPS+MPC=1$$

MPS= الميل الحدي للادخار

MPC= الميل الحدي للاستهلاك

أي أن:

$$MPC=1-MPS$$

$$MPS=\frac{\Delta s}{\Delta y}$$

$$\frac{\Delta s}{\Delta y}=1-MPC$$

$$\Delta S=(1-MPC)\ \Delta Y.....(1)$$

وكما هو معلوم في حالة التوازن الداخلي فان الادخار = الاستثمار أي $S=\Delta I$، أي أن الزيادة في الاستثمار بمقدار ΔI يؤدي الى زيادة مماثلة في الادخار بمقدار ΔS.

وعند الوضع التوازني الجديد يكون $\Delta I=\Delta S$ وبالتعويض في المعادلة....(1) نجد أن:

$$\Delta Y=\Delta I=\frac{1}{1-MPC}$$

أي أن: $\frac{\Delta c}{\Delta I}=\frac{1}{1-MPC}$

حيث أن المضاعف=$\frac{1}{1-MPC}$

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص156.

وهناك خصائص يمكن ذكرها للمضاعف وهي كما يلي[1]:

– إن أثر المضاعف على الدخل لا يقتصر على التغير في الانفاق الاستثماري فحسب وإنما يشمل كل التغيرات في مستوى الانفاق الكلي وعناصر الطلب الفعال.

– إن أثر المضاعف على الدخل يعمل في الاتجاهين بمعنى أن أي زيادة في الانفاق سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل والعكس صحيح.

– يتوقف معامل المضاعف العددي على الميل الحدي للاستهلاك والعلاقة فهي طردية كما يتوقف من جهة أخرى على الميل الحدي للادخار الذي هو مكمل للميل الحدي للاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة عكسية.

– إن معامل المضاعف سوف يتغير اثناء الوحدة التجارية بتغير الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كبر الميل الحدي للاستهلاك كلما صغر الميل الحدي للادخار وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك عاليا كان مضاعف الاستثمار عاليا، وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضا كلما كان المضاعف منخفضا.

ومن المعروف أن تغيرات ستحصل في الدخل القومي نتيجة للتغير في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، ولكن ما هو حجم هذا التغير في الدخل الحاصل في التغير في الاستثمار؟ فإن كل زيادة في الإنفاق الاستثماري ستؤدي أولا إلى زيادة الدخل ثم زيادة في حجم العمالة وذلك حسب المشروع الاستثماري، ويتوقف حجم المضاعف على حجم الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار فكلما كان MPC كبيرا كلما قل الإنفاق لذوي الدخول الجديدة، وبالتالي تقل الزيادة النهائية في الدخل.

ولتوضيح ذلك فإننا نفترض أن هناك زيادة أولية في الاستثمار قيمتها مليون دينار وأن الميل الحدي للاستهلاك لدى جميع أفراد المجتمع 60%،أي أن الميل الحدي للادخار يساوي 40%،ولذلك فانه من بين مليون دينار سيتم إنفاق 600 ألف دينار في الفترة الأولى ويدخر 400 ألف دينار، لكن الدخل الجديد (600 ألف دينار) سيتم إنفاق 60% منه، لأنها تمثل دخولا جديدة لفئات أخرى من المجتمع، أي سيتم إنفاق 360 ألف دينار ويدخر 240 ألف دينار، والدخل الجديد أيضا سيتم إنفاق 60% منه في الفترة الثالثة... وهكذا تستمر العملية حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

[1]– صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، 2008، ص162.

جدول رقم (03): مثال لحساب مضاعف الاستثمار

الفترة	الدخل (ألف دينار)	الاستهلاك (ألف دينار)	الادخار (ألف دينار)
1	1000	600	400
2	600	360	240
3	360	216	144
4	216	159	87
5	129	77	56
6	77	46	31
7	46	27	19
8	27	16	11
9	16	9	7
10	9	5	4
11	5	3	2
0	3	0	0
0	0	0	0
0	0	0	0
0	0	0	0
0	0	0	0
المجموع	**2500**	**1500**	**1000**

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتحليل، وائل للنشر، الأردن، ط11، 2014، ص 163.

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتفاقات مستمرة على الاستهلاك تتقلص مع الزمن نتيجة لأن MPC=60% ولكنها في النهاية تؤدي إلى مجموعة اتفاقات قدرها مليون وخمسمائة ألف دينار بينما الزيادة في الدخل تصل إلى مليونين وخمسمائة ألف دينار أي أن زيادة أولية في الاستثمار قدرها مليون دينار أدت إلى زيادة في الدخول قدرها 2،5 مليون دينار أي ما قيمته 2،5 ضعف الزيادة الأولية في الاستثمار، ونفس نسبة الزيادة طرأت على الاستهلاك والادخار بمعنى أن قيمة المضاعف تساوي2،5، والملاحظ أيضا أن الدخل يستمر في التزايد نتيجة للزيادة الأولية في الاستثمار حتى يستقر عند مستوى معين وهو مستوى التوازن، أي عند المستوى الذي يتساوى فيه الادخار (تبعا للزيادة في الدخل) مع الزيادة الأولية للاستثمار في الجدول هذا " مليون دينار)، حيث ان المضاعف $=\frac{1}{1-MPC}$

وبتطبيق المعادلة على مثالنا السابق، حيث افترضنا أن MPC=60% نجد أن قيمة المضاعف تساوي:

$$\text{المضاعف}=\frac{1}{1-MPC}=\frac{1}{0.40}=2.5$$

إن MPS الذي يساوي في مثالنا السابق 0.40 بالتالي فإنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك (أي كلما صغر الميل الحدي للادخار) كان المضاعف مرتفعا، والعكس كلما انخفض الميل الحدي للاستهلاك (كلما زاد الميل الحدي للادخار) كان المضاعف منخفضا.

فمثلا عندما يكون MPC= 0,60 أي أن MPS=40، فان المضاعف=$\frac{1}{0.40}=2,5$، وإذا ارتفع MPC أي 0.80 فإن MPS=0,20، وعندها المضاعف$=\frac{1}{0,20}=5$، وإذا انخفض MPCإلى 0.50 أي سيزدادMPS إلى 0.50، فإن المضاعف$=\frac{1}{0.50}=2$.

وأيضا لابد من توضيح دالة الاستثمار ونظرية المعجل لمعرفة العلاقة بين الدخل والاستثمار فلهذا فتعتبر نظرية المعجل هي الرد الطبيعي على نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار مستوى الدخل القومي، وعلى اعتبار أن سعر الفائدة لا يؤثر على مستويات التي تعتبر أن الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة وليس بالتغيرات في الاستثمار، فإن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار ومستويات الدخل. فعند مستويات الدخل المرتفعة تزداد الاستثمارات بسبب ازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية، والعكس عند مستويات الدخل المنخفضة بمعنى أن الاستثمار الحالي هو دالة لمستوى الدخل القومي.

وطبقا لنظرية المعجل مستوى الدخل ليس هو العامل المؤثر في الاستثمار، بل أن معدلات غير في الدخل هو الذي يؤثر على الاستثمار، ففي حالة الزيادة في الدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي زيادة الاستثمارات بسبب توقع المستثمرين ازدياد المبيعات والعكس في حالة انخفاض الدخل، وعلى ضوء ذلك فإن نظرية المعجل تعتبر أن الاستثمار دالة لمستوى التغير في الدخل ث– د (د)، والفكرة الأساسية لنظرية المعجل تقول عندما يكون مستوى الدخل ثابتا فلا داعي للاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية وإنما تقتصر العملية على (الاستثمار الإحلالي) أي إحلال ما يستهلك من الأصول الرأسمالية، أي أن مستوى الاستثمار سيكون ثابتا أو مساويا لما يستهلك سنويا من الأصول الرأسمالية القائمة، أما إذا تزايد مستوى الدخل فيجب أن يتم الاستثمار من أجل توزيع الطاقة الإنتاجية القائمة بمعنى أنه إذا تزايد الدخل فإنه من الضروري استخدام كل الطاقة الرأسمالية القائمة إذا لم تكن مستخدمة ومن ثم وبعد هذا المستوى فكل زيادة في الدخل يتبعها زيادة في الإنفاق الاستثماري لتوسيع الطاقة الإنتاجية، ولا يتوقف الأمر على هذا الحد بل إن الزيادة المطلقة في الدخل يتبعها زيادة أكبر في الإنفاق الاستثماري بشكل يزيد عن الاستثمار الاحلالي حيث أن **(الاستثمار الكلي – الاستثمار الإحلالي= الاستثمار الصافي)**، والاستثمار الصافي هو عبارة عن الاستثمارات الجديدة التي تضاف إلى رأس المال القائم والتي تزيد على ما يتم استهلاكه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نظرية المعجل تعتقد أن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار، فزيادة دينار واحد في الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار أكبر من دينار، وهذا سببه أن الأصول الرأسمالية تبقى دائرة زمنية طويلة نسبيا صالحة للاستعمال مما يجعل قيمتها غالبا أكبر

مما تنتجه في عام واحد فمثلا إن آلة إنتاجها السنوي مليون دينار وربما يكون ثمنها خمسة ملايين دينار، فزيادة انتاج المشروع الذي يستخدم هذه الآلة بمقدار 2 مليون دينار يتطلب زيادة في الاستثمار بما قدره 10 مليون دينار وهذه النسبة (2/10) اي 5/ 1ملايين دينار، فزيادة إنتاج المشروع الذي يستخدم هذه الآلة بمقدار 2 مليون دينار تسمى معامل إنتاج رأس المال، وعلى العموم يمكن كتابة هذه العلاقة على الشكل التالي: $\mathbf{T}=\frac{\Delta I}{\Delta y}$

أي أن:

$$\Delta I = T(\Delta Y)$$

وهذه المعادلة تعني حسب نظرية المعجل أن الاستثمار يتحدد بتغير مستويات الدخل، وأن كمية الاستثمارات الناتجة عن زيادة معينة في الدخل تتحدد بمعامل المعجل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سوف نحاول في هذا المبحث ذكر بعض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تم الاعتماد عليها في موضوع دراستنا ومن بعد ذلك سوف نتطرق إلى موقع دراستنا الحالية من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

من بين الدراسات السابقة باللغة العربية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه نذكر ما يلي:

- **دراسة (طاوش قندوسي)** 2014 تحت عنوان: (تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر)، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان (الجزائر).

وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي (النفقات العمومية) على النمو في الجزائر

وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الحد الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص إيجابي وله دلالة إحصائية وبينت الدراسة أن نفقات التجهيز لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، أما نفقات التسيير فلها تأثير إيجابي، ما يؤكد أن نفقات التسيير تؤثر في النمو في الجزائر، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الجزائر لم تحقق النمو المطلوب بالرغم مما تمتلكه من ثروات، ورغم الاستثمارات الضخمة التي سخرتها.

- **دراسة (أحمد سلامي)** 2015 تحت عنوان: (العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013)، وهي عبارة عن مقالة منشورة مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 17. وهدفت الدراسة إلى البحث عن هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التوجهات الحالية للسياسة المالية التوسعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الجزائري، وأن تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة لتشجيع وتحفيز النمو أثرت على معدلات النمو بشكل محدود، كما أن أسعار المحروقات تؤثر مباشرة على الإيرادات العامة للدولة من خلال الجباية البترولية أي أن تحسن الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع النفقات يتعلق بصدمات خارجية ممثلة في انخفاض أسعار المحروقات، وأن الإنفاق الحكومي هو نتيجة تحسن معدل النمو المرتبط بتحسن أسعار النفط أي النمو هو الذي يحدد حجم الإنفاق الحكومي.

- **دراسة (Amani Ismail)** 2017 بعنوان: (Impact des Composantes de la Politique Budgétaire sur l'Inflation et la Croissance en Algérie: 1970-2014)، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة وهران 02 (الجزائر). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف تسير السياسة المالية للجزائر في تحقيق أهدافها وماهي محدداتها وكذلك معرفة تأثير مكونات السياسة المالية على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن لسياسة الميزانية أن تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر فقط من خلال الإنفاق الجاري، في حين أن الأدوات التي تنطوي على الاستثمار العام أو جبايات الضرائب غير فعالة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من السياسة يؤدي إلى بعض التضخم على المدى القصير، كما أن

الاستثمار العام ليس له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بل إنه يذهب إلى حد إبطائه من خلال تأثير مزاحم وكبير على الاستثمار الخاص، وهو أمر بدائي بسبب جودة الاستثمار العام المنجز.

– **دراسة (مكي عمارية)** 2018 تحت عنوان: (أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017)، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر). وهدفت الدراسة إلى محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح وهو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام. وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر ايجابي وكبير لنمو نفقات التجهيز على الناتج الداخلي الإجمالي، واتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوية كل المتغيرات المفسرة.

– **دراسة (بولعباس مختار)** لسنة 2019 تحت عنوان: (هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر–دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990–2017)، وهو عبارة عن مقال منشور بمجلة (إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية) تحت رقم: المجلد 05، العدد 02. وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990–2017) وذلك بالاعتماد على طريقة (FM–OLS) واختبار سببية قرانجر. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأنه هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية، كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تحاول دراستنا الحالية معرفة أثر الإنفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، ولهذا فيمكننا تلخيص أهم مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه في النقاط التالية:

– ما يميز الدراسة الحالية هي تركيزها على انعكاسات الإنفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح، بينما ركزت الدراسات السابقة على انعكاسه على النمو الاقتصادي ضمن مقاربة قانون فاجنر.

– تبرز هذه الدراسة الخلفية النظرية لكل من الإنفاق الحكومي والمفاهيم المتعلقة بالدخل وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

– تبرز هذه الدراسة تحليل واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

– توضح هذه الدراسة واقع نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000–2020).

– تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق وفترة الدراسة، وكذلك أيضا استندت الدراسة إلى المنهج الاستدلالي (النظري) لدراسة ظواهر الإنفاق الحكومي والدخل وعلاقاته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم المنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج من خلال تحليل بيانات متغيرات الدراسة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الانفاق العام كونه أحد أهم أدوات السياسة المالية من حيث دوره في تحقيق الأهداف النهائية الاقتصادية التي يسعى إليها، ليست فقط الظرفية القصيرة الأجل، لأنها عنصر محدد لكل ديناميكية تحدث في الأجل الطويل سواء لأنه عامل مفسر لمعدل النمو الاقتصادي أو أداة لتحقيق النمو الأمثل، ما استوجب خضوعها لمجموعة من الضوابط بغية تحقيق أكبر منفعة بأقل قدر من الإنفاق، إضافة إلى أهم صور وأشكال النفقة، وأهم أسباب تزايدها، ومنه فقد تنوعت تقسيمات النفقات وفق عدة أسس علمية، ما أدى إلى إبراز آثارها الاقتصادية سواء المباشرة أو غير المباشرة، آثارها على الاستهلاك والاستثمار، الناتج الوطني، استقرار الأسعار، توزيع الدخل، إلا أنه يجب اتباع سياسة ترشيد الإنفاق والتي يقصد بها تحقيق أقصى إنتاج ممكن وأكبر نفع لأفراد المجتمع بأقل قدر من الإنفاق والإسراف والتبذير (كفاءة الإنفاق)، وتحقيق التوازن بين النفقات والموارد العادية للدولة، ويتم ذلك عن طريق التدخل الأمثل للدولة ويتوقف نجاحه على اتباع مجموعة من الأساليب والخطوات في كل المجالات، وأيضا تناولنا في هذا الفصل أحد المفاهيم المهمة التي لها علاقة بالنفقات العامة وهو مفهوم الدخل من خلال تناول كل من المقاربات النظرية لمفهوم الدخل وأهم تعاريفه وأنواعه وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لنختم هذا الفصل ببعض الدراسات السابقة ومحاولة معرفة موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من الانفاق الحكومي والدخل العائلي المتاح، سنحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة تطور مسار الانفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2020)، حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة، وذلك لمعرفة أثر الانفاق الحكومي بأنواعه على الدخل العائلي المتاح في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة
- المبحث الثاني: تحليل البيانات
- المبحث الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهجية العلمية والتحليلية للكشف على مختلف العلاقات التي تناولتها المشكلة وفرضيات الدراسة وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها معتمدين على البيانات الرسمية المقدمة من طرف الهيئات الرسمية في الجزائر من أجل معرفة أثر الانفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة

انطلاقا من فرضيات دراسة الموضوع ولإثبات صحتها أو نفيها سيتم البحث بشكل إحصائي على كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال فترة زمنية، وفي دراستنا هذه سنحاول تتبع تطور كل من مسار الإنفاق الحكومي والتطور في مسار الدخل العائلي المتاح من سنة 2000 إلى 2020 في الجزائر ومحاولة معرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها من خلال المقارنة في الإحصائيات باستخدام البيانات السنوية.

المطلب الثاني: نموذج ومنهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على متغيرين أساسيين أحدهما مستقل والآخر تابع:

- **المتغير المستقل:** يمثل الإنفاق العام والذي هو عبارة عن مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها شخص عام بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو تقديم الخدمات، أي تحقيق المنفعة العامة.

- **المتغير التابع:** وهو الدخل المتاح وهو عبارة عن الأجر الذي يتقاضاه شخص ما ويكون تحت تصرفه، أي تتصرف فيه الأسرة وفقا لحاجيتها بشكل عقلاني بما يتناسب مع مستوى الأجر.

وسنوضح هذين المتغيرين في الشكل التالي:

شكل رقم (04): نموذج الدراسة

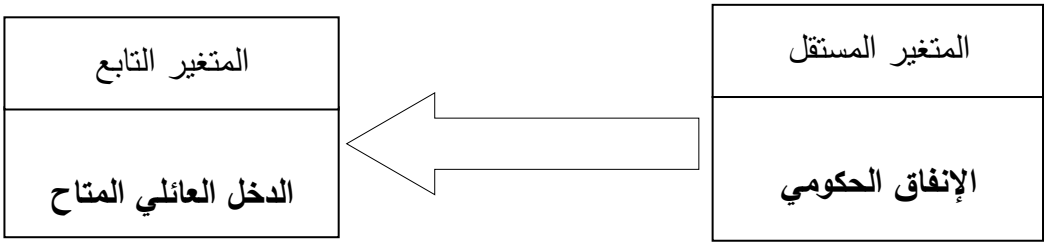

المصدر: من إعداد الطلبة.

وأما فيما يخص منهج الدراسة، فإن اختيار المنهج الملائم للبحث يختلف باختلاف طبيعة الموضوع وطبيعة التساؤلات والعروض التي يطرحها الباحث، ومن أجل الإجابة على الإشكالية والبرهنة على فرضيات هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد مختلف مفاهيم الإنفاق الحكومي و الدخل المتاح في الإطار النظري، وأما في الإطار التطبيقي تم تحليل الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة في الجزائر (التسيير والتجهيز) وتغيرات نسبها من سنة 2000 إلى سنة 2020 وكذلك تحليل مختلف

الإحصائيات المتعلقة بالدخل المتاح في الجزائر في نفس الفترة ومعرفة مدى انعكاسات و تأثير النفقات على الدخل المتاح خلال الفترة (2000-2020)،وذلك باستخدام الجداول والأشكال البيانية.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية المستخدمة

تعتبر أدوات الدراسة من الوسائل المعتمدة من قبل الباحث الحصول على المعلومات والبيانات الذي يريدها، ومن ثم تبويبها وتحليلها باستخدام الطريقة الملائمة التحليل الإحصائي، والوصول إلى النتائج النهائية التي تمكنه من استخدامها في البحث العلمي، ويعتمد اختيار أداة الدراسة المناسبة للبحث العلمي على نوع البحث، ومنهجه، وطبيعة المعلومات والمشاكل الذي يحتويها البحث. لهذا فستهدف دراستنا هذه الاعتماد على أدوات معينة وذلك من أجل الوصول إلى كيفية تأثيرالنفقات العامة الجزائرية على الدخل العائلي المتاح خلال فترة الدراسة وذلك من خلال إبراز مدى تطور الدخل العائلي المتاح وما مدى تأثير النفقات العامة عليها، بالاعتماد على:

- مجموعة الإحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة المالية (مديرية السياسات والتقدير)؛
- إحصائيات ونشرات بنك الجزائر؛
- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات... الخ.

فلهذا سنحاول معرفة الدخل العائلي المتاح الدولة الجزائرية وما تأثره بالإنفاق الحكومي في الفترة الممتدة من 2000-2022 وهذا باستخراج إحصائيات متعلقة بالدخل المتاح في الجزائر وإحصائيات متعلقة بالإنفاق الحكومي في الجزائر، بحيث تم استخراج هذه الإحصائيات من التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر.

وأما فيما يخص المعالجة الإحصائية المستخدمة فلقد قمنا بتحليل بيانات الدراسة من خلال الجداول والأشكال البيانية لتوضيح رصيد الدخل العائلي المتاح في الدولة ما بين 2000-2020 وكذلك توضيح تطور النفقات الحكومية في الجزائر في نفس الفترة، وبعد ذلك قمنا بمقارنة رصيد الدخل العائلي المتاح مع التطورات في النفقات الحكومية من أجل معرفة العلاقة بين سياسات الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر ورصيد الدخل العائلي المتاح لها خلال الفترة (2000-2020)، وأيضا تم حساب معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة في فترة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

سوف نحاول في هذا المبحث معرفة أثر الإنفاق الحكومي على الدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، وذلك بعرض بعض الجداول والأشكال البيانية والتي تحتوي على مجموعة من الإحصائيات المتحصل عليها من الوزارات والهيئات الرسمية في الجزائر، ومن ثم محاولة تحليليها وتقديم بعض التفسيرات والشروحات لذلك.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر (2000–2020)

مع مطلع سنة 2000 وما صاحبها من ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف وهذا ما سمح بالجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط على الأقل على المدى المتوسط، وكان نتاجا التوجه إلى سياسة إنفاق توسعية وتجلى ذلك من خلال إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005–2009) وكذا برنامج التنمية الخماسي أو ما اصطلح أيضا على تسميته ببرنامج توطيد النمو (2010–2014)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015 –2019)، وينقسم الإنفاق العام في الجزائر إلى قسمين أساسيين يرتبط كل منهما بميزانية محددة هما النفقات الجارية أو نفقات التسيير وترتبط بميزانية التسيير، والنفقات الاستثمارية ويطلق عليها نفقات التجهيز وترتبط بميزانية التجهيز. وفي الجدول الموالي سوف نحاول عرض تطور هذه النفقات خلال فترة الدراسة وهو موضح كما يلي:

جدول رقم (04): تطور الإنفاق العام في الجزائر (2000-2020) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	النفقات (1)	نسبة التغير	نفقات التسيير (2)	(1)/(2)	نسبة التغير	نفقات التجهيز (3)	(1)/(3)	نسبة التغير
2000	1178		856,2	73%		321,9	27%	
2001	1321	12%	963,6	73%	13%	357,4	27%	11%
2002	1550	17%	1097,7	71%	14%	452,9	29%	27%
2003	1690	9%	1122,8	66%	2%	567,4	34%	25%
2004	1891	12%	1251,1	66%	11%	640,7	34%	13%
2005	2052	9%	1245,1	61%	0%	806,9	39%	26%
2006	2453	20%	1437,9	59%	15%	1015,1	41%	26%
2007	3108	27%	1673,9	54%	16%	1434,6	46%	41%
2008	4191	35%	2217,8	53%	32%	1973,3	47%	38%
2009	4246	1%	2300	54%	4%	1946,3	46%	-1%
2010	4466	5%	2659,1	60%	16%	1807,9	40%	-7%
2011	5853	31%	3879,2	66%	46%	1974,4	34%	9%
2012	7058	21%	4782,6	68%	23%	2275,5	32%	15%
2013	6024	-15%	4131,5	69%	-14%	1892,6	31%	-17%
2014	6995	16%	4494,3	64%	9%	2501,4	36%	32%
2015	7656	9%	4617	60%	3%	3039,3	40%	22%
2016	7297	-5%	4585,3	63%	-1%	2 711,90	37%	-11%
2017	7282	0%	4677,2	64%	2%	2 605,40	36%	-4%
2018	7732	6%	4648,3	60%	-1%	3 078,00	40%	18%
2019	7725	0%	4954,4	64%	7%	3602,8	47%	17%
2020*	7823	1%	5605,17	72%	13%	3491,86	45%	-3%

المصدر: وزارة المالية الجزائرية *قيمة تقديرية بالاعتماد على قانون المالية 2020.

يبين الجدول أعلاه مسار تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) والذي يقودنا للقول بأن النفقات في تزايد متذبذب عبر هذه الفترة حيث نلاحظ:

- **خلال الفترة (2000-2004)** تزايد مستمر في النفقات العامة في الجزائر بحيث قدرت سنة 2000 ب 1178 مليار دينار لترتفع سنة 2001 و2002 على التوالي، وفي سنة 2003 تستمر النفقات العامة في الارتفاع حيث قدرت ب 1550 مليار دينار لتصل سنة 2004 إلى المبلغ 1690 مليار دينار، ويرجع سبب هذه الزيادة هو توجه الجزائر نحو السياسة التوسعية في الإنفاق من خلال إقرار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004).

- **خلال الفترة (2005-2009)** فنلاحظ أنه لقد بلغت النفقات العامة سنة 2005 ب 2052 مليار دينار لتصبح سنة 2006 ب 2453 مليار دينار أي بمعدل نمو 34% وبلغت سنة 2007 مبلغ 3108.56 مليار دينار أي بمعدل نمو 55%، بينما سنة 2008 سجلت 4191 مليار دينار أي بمعدل نمو 91% مقارنة بسنة 2007 لترتفع سنة 2009 إلى 4246 مليار دينار جزائري.

- **خلال الفترة (2010-2014)** نلاحظ أنه سجلت النفقات العامة سنة 2010 ما قيمته 4466.9 مليار دينار منها 2655.9 مليار دينار جزائري لتصبح النفقات العامة سنة 2011 ب 5853.5 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو 17% بالنسبة لسنة 2010 منها 3879 مليار نفقات التسيير و1974 مليار نفقات التجهيز، كما لوحظ ارتفاع قياسي في النفقات العمومية، بحيث وصلت إلى 7058.17 مليار دينار سنة 2012، وأما في سنة 2014 فارتفعت النفقات العامة من 6024 مليار منها 4131 مليار نفقات تسيير سنة 2013 لتصبح سنة 2014 مقدار 6995 مليار دينار منها 4494 مليار دينار نفقات تسيير.

- **خلال الفترة (2015-2020)** نلاحظ من خلال الجدول انه بلغت النفقات العامة للجزائر في سنة 2015 مبلغ 7656 مليار دينار، في حين عرفت النفقات بين 2016-2018 استقرارا نسبيا فنلاحظ في هذه الفترة تناقص واضح أو تخفيض كبير في النفقات وإذا أردنا معرفة السبب فهو نقص الإيرادات أو بمعنى أدق انخفاض سعر البترول والذي هو أساس مداخيل الاقتصاد الوطني مما جعل الدولة الجزائرية تتبع سياسة التقشف، وأما في الفترة بين 2019-2020 فنلاحظ استمرار لارتفاع النفقات العامة من 7725 مليار دينار سنة 2019 إلى 7823 مليار دينار سنة 2020 حسب تقديرات قانون المالية 2020.

كما يمكننا توضيح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز كما يوضحها الشكل الموالي:

شكل رقم (05): تطور نفقات العامة في الجزائر (2000-2020)

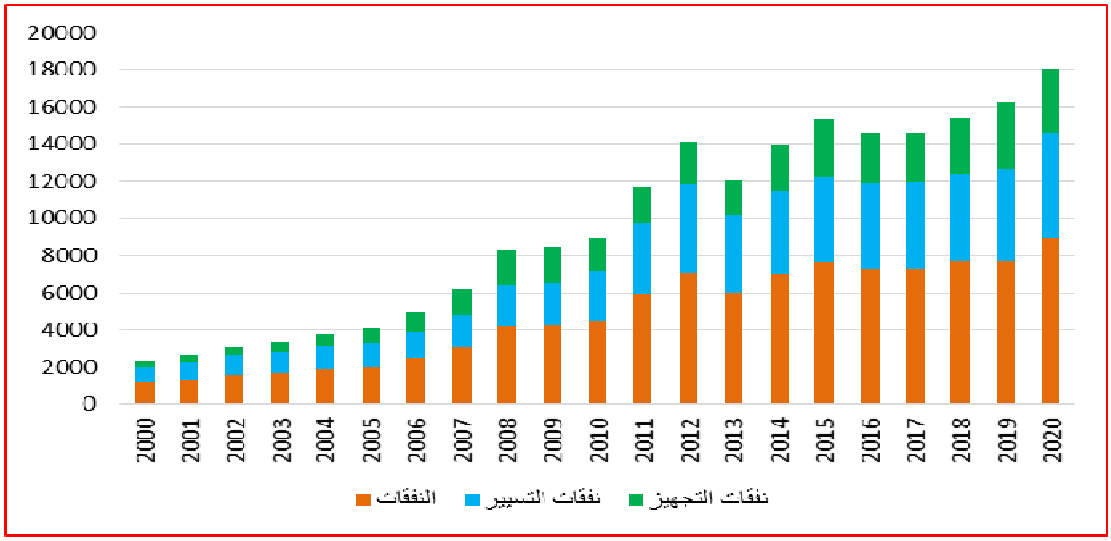

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن نفقات التسيير دائما تكون أكبر من نفقات التجهيز طول فترة الدراسة، ولتوضيح مسار تطور هذه النفقات سوف نحاول التفصيل فيها كما يلي:

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير (2000-2020)

نفقات التسيير عبارة عن تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، فهي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات. والشكل الموالي يوضح تطورها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) وهو مبين كما يلي:

شكل رقم (06): تطور نفقات التسيير في الجزائر (2000-2020)

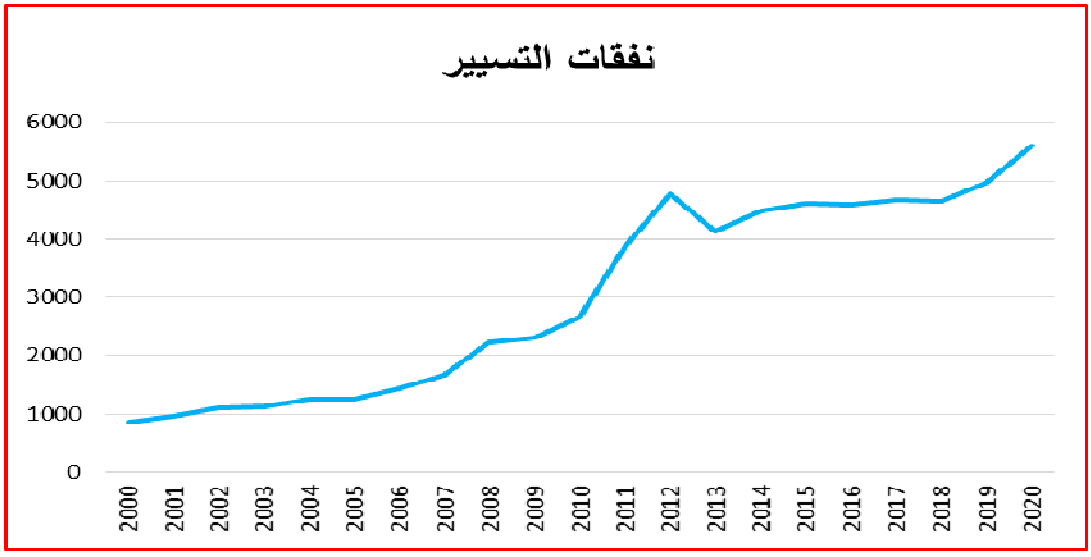

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

من خلال هذا الشكل يمكننا توضيح مسار تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال المراحل التالية:

- **خلال الفترة (2000-2004)** إذا نظرنا إلى نفقات التسيير من حيث قيمها خلال هذه الفترة نلاحظ بأنها في تزايد مستمر إذ ارتفعت من سنة 2000 ب 856.2 مليار دينار جزائري إلى سنة 2004 حيث بلغت القيمة 1251.1 مليار دينار جزائري.

- **في الفترة ما بين (2004- 2009)** نلاحظ أن قيم نفقات التسيير في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ ارتفعت من سنة 2004 إلى 2007 من 1251.1 مليار دينار إلى 1673.9 مليار، وخلال هذه الفترة لا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها أكبر من نفقات التجهيز وذلك راجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمين التي تعتبر ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات، كما ارتفعت منح المجاهدين والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وكذلك ارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000 دج في

1 جانفي 2007 بعدما كان 10000 دج في 1 جانفي 2004، بحيث تم تطبيق هذه الشبكة الاستدلالية في سنة 2008 وهو ما أدى بزيادة نفقات التسيير ب 32% سنة 2008.

- **في الفترة ما بين (2009 – 2014)** تم مراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الأسلاك الخاصة بين سنتي 2010 و2011 والتي نتج عنها ارتفاع نفقات التسيير ب 46 % سنة 2011، واستمرار دفع مخلفات هذه العملية إلى غاية 2012 التي بلغت فيها نفقات التسيير 4782.6 مليار دينار، لتستقر عند 4494.3 مليار دينار سنة 2014 بعدما انخفضت إلى 4131.5 مليار دينار سنة 2013.

- **في الفترة (2015-2020)** على عكس الفترة السابقة فإن هذه الفترة تميزت بأزمة البترول لسنة 2014 وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، فلد تراجعت في هذه الفترة مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، وهو ما جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد زيادة النفقات العامة في مقدمتها عملية ترشيد النفقات وتجميد عمليات التوظيف، وهذا ما سمح باستقرار مستوى نفقات التسيير من سنة 2015 إلى سنة 2019 في حدود 4600 و4800 مليار دينار، إلا أنها ارتفعت خلال سنة 2020 بقيمة أكبر من سنة 2019 حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2020، وهذا راجع للحالة الوبائية الناتجة عن مرض كورونا الذي تسبب في ارتفاع ميزانية التسيير للجزائر خاصة في قطاع الصحة، وكذلك ارتفاع التحويلات الاجتماعية لدعم العائلات المعوزة وبعض النشاطات والحرف التي تضررت نتيجة الغلق الإجباري والحجر الصحي.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز (2000-2020)

شهدت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، بتصاعد معدل نمو نفقات التجهيز وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية، والشكل الموالي يبن أهم محطات تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة:

شكل رقم (07): تطور نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2020)

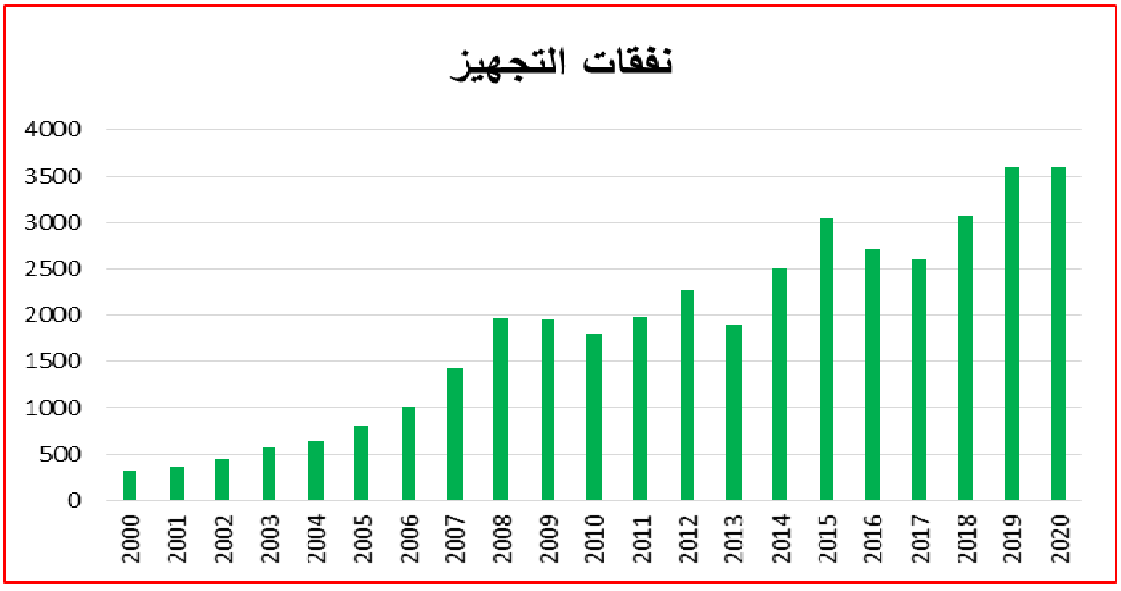

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

فمن خلال الشكل أعلاه يمكننا شرح مختلف مراحل تطور نفقات التجهيز كما يلي:

- **خلال الفترة (2000-2004)** نلاحظ أنه عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا متزايدا حيث انتقلت من 321.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 357.3 مليار دينار سنة 2001، وتضاعفت ما بين 2000 و2004، حيث انتقلت من 321.9 مليار دينار إلى 640.7 مليار دينار وذلك راجع إلى شروع الجزائر في تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة إنفاقيه توسعية من خلال تحفيز مشاريع استثمارية لتنشيط الطلب الكلي.

- **خلال الفترة (2005-2009)** جاء مشروع دعم النمو الاقتصادي والذي اهتم بتمويل المنشآت القاعدية وخصص لها نفقات لا بأس بها تحسم من نفقات التجهيز، ومشروع الطريق السيار (شرق غرب)، فنلاحظ أنه بلغت نفقات التجهيز في سنة 2005 806.9 مليار دينار عند بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو واستقرت عند مبلغ 1946.3 مليار دينار عند نهايته.

- **في الفترة ما بين (2010 – 2014)** تم انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي ونلاحظ انخفاض في نفقات التجهيز ب 138.4 مليار دينار في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، ولكنها عاودت الارتفاع إلى أن وصلت لمبلغ 2275.5 مليار دينار سنة 2012 ثم انخفضت سنة 2013 ب 17%، وفي سنة 2014 ارتفعت إلى 2501.4 مليار دينار كأكبر قيمة خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي.

- **في الفترة (2015-2020)** تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر من 2015 إلى 2019 ولكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، وانخفاض مستوى الاحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017، فقد اقتصر تنفيذه فقط على سنة 2015 التي بلغت فيها نفقات التجهيز 3039.3 مليار دينار وسنة 2016 التي انخفضت فيها نفقات التجهيز إلى 2711.9 مليار دينار، وواصلت الانخفاض في سنة 2017 بقيمة تقدر ب 2605.4 مليار دينار ثم ارتفعت في سنة 2018 إلى 2918.3 وانخفضت في سنة 2019 إلى 2846.3 مليار دينار أي ما يمثل 36.8% من إجمالي النفقات العامة، وفي سنة 2020 تم تقدير نفقات التجهيز بحوالي 2929 مليار دينار، غير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 خفض التقديرات إلى حدود 2620 مليار دينار نظرا للظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

المطلب الثاني: تحليل تطور الدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)

إن للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تأثير كبير على الدخل العائلي المتاح، ففي ظل فترة الاقتصاد المسير شهد نموا كبيرا ويعود إلى وجود ديناميكية كبيرة في توزيع المداخيل وسياسة دعم الأسعار التي اتبعتها الدولة، وعلى العموم يمكننا توضيح مسار تطور الدخل العائلي المتاح في الجزائر للفترة (2000-2020) من خلال المعطيات المتواجدة بالجدول الموالي:

جدول رقم (05): تطور الدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)

السنوات	الدخل	نسبة التغير
2000	2 066,00	-
2001	2315,6	12%
2002	2 442,60	5%
2003	2702,9	11%
2004	3085,3	14%
2005	3336,8	8%
2006	3618,9	8%
2007	4070,4	12%
2008	4643,7	14%
2009	5204,1	12%
2010	6039,8	16%
2011	7211,8	19%
2012	8080,3	12%
2013	8947	11%
2014	9607	7%
2015	9458,9	-2%
2016	10716,8	13%
2017	10959,2	2%
2018	11381,5	4%
2019	11846	4%
2020	12420	5%

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، 2020.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الدخل المتاح في زيادة مستمرة طول فترة الدراسة (2000-2020) في الجزائر، ففي:

- **الفترة بين (2000-2004)** نلاحظ زيادة الدخل من 2066.0 مليار دينار سنة 2000 إلى مبلغ 3085.3 سنة 2004 أي بمعدل زيادة في هذه الفترة 9% لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعا من النمو والزيادة بشكل كبير خلال هذه الفترة، وهذا راجع لاستقرار أسعار المحروقات والتي عرفت ارتفاعا معتبرا أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، والتي انعكست بالإيجاب على مداخيل العائلات الجزائرية حيث رافق ذلك زيادات معتبرة في الاستهلاك العائلي، مما أدى إلى تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.

- **وأما في الفترة بين (2005-2012)** استمر الدخل المتاح في الزيادة بحيث بلغ في سنة 2005 القيمة 3336.8 مليار دينار ليرتفع سنة 2006 وسنة 2007 على التوالي بنسبة 10%، وفي سنة 2009 ارتفع

إلى 5204.1 ليصل في سنة 2012 إلى 8080.3 بمعدل زيادة يقدر ب 12% مقارنة بسنة 2011، وهذا راجع للتحسن الملحوظ منذ بداية سنة 2010 للوضعية الاقتصادية للعائلات، وارتبطت بتطور النشاط الاقتصادي الذي استمر في تسجيل أفضل الفعاليات من خلال زيادة مختلف أصناف المداخيل إذ بدأ كل من نمو الدخل، الاستهلاك والادخار العائلي في الارتفاع في هذه الفترة.

- **وفي الفترة بين (2013 -2018)** نلاحظ أن مستوى الدخل المتاح استمر في الارتفاع حتى سنة 2015 الذي انخفض بنسبة 2% مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع لانهيار أسعار البترول في الجزائر وما نتج عنه من تغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي (الدخل، التضخم، الاستهلاك....الخ)، ليرتفع بعد ذلك في سنة 2016 بمقدار 10716.8 مليار دينار أي بنسبة زيادة 13% مقارنة بسنة 2015، وهكذا استمر الدخل المتاح في الارتفاع بحيث وصل في سنة 2018 إلى مبلغ 11381.5 مليار دينار بنسبة زيادة تقدر ب 4% مقارنة بسنة 2017.

- **وفي الفترة (2019-2020)** عرفت الجزائر كغيرها من الدول أزمة صحية عالمية وهي أزمة كورونا 2019 وما نتج عنها من تعطيل لكل الأنشطة في الجزائر نتيجة الغلق الإجباري والحجر الصحي وهو ما أدى بالتغير السلبي في معدلات مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر (الدخل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار....الخ) مع الإبقاء على مستويات الدخل العائلي المتاح مستقرة. ويمكننا تلخيص ما سبق ذكره من أرقام وتطورات في مسار الدخل العائلي المتاح من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (08): تطور الدخل العائلي المتاح (2000-2020)

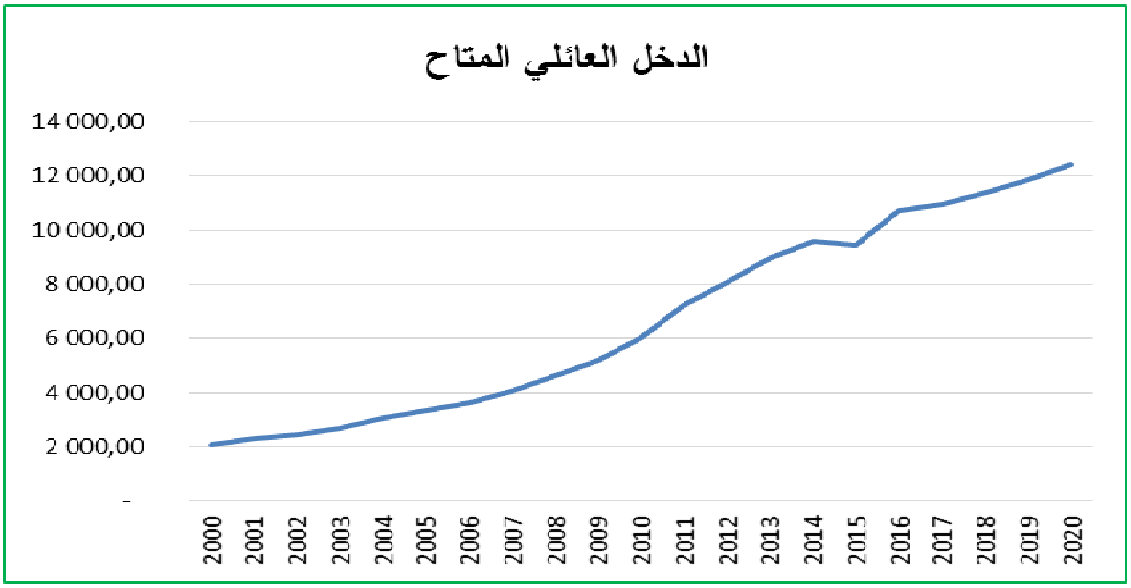

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه مع بداية سنة 2000 حتى سنة 2009 عرفت مداخيل العائلات الجزائرية تطورات تدريجية ورافق ذلك زيادات مماثلة ومعتبرة في الاستهلاك العائلي، حيث تزامنت هذه الفترة

مع تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهو ما يفسر باستقرار معدل التضخم وبداية تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.

مع بداية سنة 2010 استمر الدخل العائلي المتاح في الارتفاع حتى سنة 2014 بمعدلات زيادة تتراوح بين 7% و19%، ولكن في سنة 2015 بدأ نمو الدخل العائلي المتاح في الانخفاض بسبب ارتفاع معدل التضخم وانهيار أسعار البترول في سنة 2014 لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على الدخل العائلي المتاح، لكن سرعان ما عاد الدخل العائلي المتاح في الارتفاع سنة 2016 واستمر في الارتفاع حتى سنة 2018 وهذا راجع لإعادة استقرار أسعار البترول مرة أخرى.

لكن مع بداية سنة 2019 ونهاية سنة 2020 عرف النشاط الاقتصادي تراجعا ملحوظا أثر بالسلب على كل من الدخل والاستهلاك والادخار وذلك بسبب القرارات المتعلقة بتعليق معظم الأنشطة وسياسة الحجر الصحي المعتمدة لمواجهة جائحة كورونا، ولكن الدخل العائلي المتاح بقي مستقرا نوعا ما نتيجة للقرارات التي اتخذتها الدولة في هذه الفترة.

المطلب الثالث: تحليل أثر تطور الإنفاق العام على الدخل العائلي المتاح في الجزائر

بالاعتماد على معطيات الجداول المذكورة أعلاه يمكننا توضيح العلاقة بين الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000–2020) من خلال المعطيات المتواجدة في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): تطور الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)

السنوات	الإنفاق العام	الدخل العائلي المتاح
2000	1178	2 066,00
2001	1321	2315,6
2002	1550	2 442,60
2003	1690	2702,9
2004	1891	3085,3
2005	2052	3336,8
2006	2453	3618,9
2007	3108	4070,4
2008	4191	4643,7
2009	4246	5204,1
2010	4466	6039,8
2011	5853	7211,8
2012	7058	8080,3
2013	6024	8947
2014	6995	9607
2015	7656	9458,9
2016	7297	10716,8
2017	7282	10959,2
2018	7732	11381,5
2019	7725	11 846
2020	7823	12 420

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه:

- في الفترة بين 2000-2012 هناك علاقة طردية بين مستوى الإنفاق العام في الجزائر ومستوى الدخل العائلي المتاح من سنة إلى أخرى، بحيث كان الإنفاق العام في سنة 2000 يقدر ب 1178 مليار دج والدخل العائلي المتاح يقدر ب 2066 مليار دج، ليسمر ارتفاع هذين المتغيرين خلال هذه الفترة ليصل مستوى الإنفاق العام في سنة 2012 إلى 7058 مليار دج ومستوى الدخل العائلي المتاح المبلغ 8080

مليار دج، وهذا يرجع للسياسة الانفاقية التي اتبعتها الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة من خلال مخططات النمو وبعث بعض المشاريع الاستثمارية وهو ما حافظ على مستوى دخل العائلات في الارتفاع بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق العام.

- في الفترة بين 2013-2018 نلاحظ انخفاض النفقات العامة في سنة 2013 إلى القيمة 6024 مليار دج مقارنة بسنة 2012، بينما استمر الدخل العائلي المتاح في الارتفاع في هذه السنة، بينما في سنة 2014 عاد مستوى الإنفاق العام في الارتفاع مرة أخرى وانخفض في سنة 2016 و2017 وهذا راجع لتداعيات الأزمة البترولية لسنة 2014، وما يؤكد هذا هو انخفاض مستوى الدخل العائلي المتاح في سنة 2015 إلى القيمة 9458 مليار دج مقارنة بسنة 2014 ليرتفع مرة أخرى في سنة 2016 و2017 و2018 على التوالي.

- في الفترة بين 2019-2020 شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم أزمة صحية عالمية أثرت على اقتصاد الجزائر من خلال تزايد في مستوى النفقات العامة والمتمثلة في زيادة النفقات الصحية وبعض التحويلات الاجتماعية نتيجة الغلق والحجر الصحي وتعطيل بعض القطاعات الاقتصادية، وفي المقابل أيضا هناك استقرار في الدخل العائلي المتاح.

وللتوضيح أكثر مسار تطور مستوى الإنفاق العام في الجزائر مع مستوى الدخل العائلي المتاح خلال الفترة (2000-2020) يمكننا إدراج الشكل الموالي:

شكل رقم (09): تطور الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر (2000-2020)

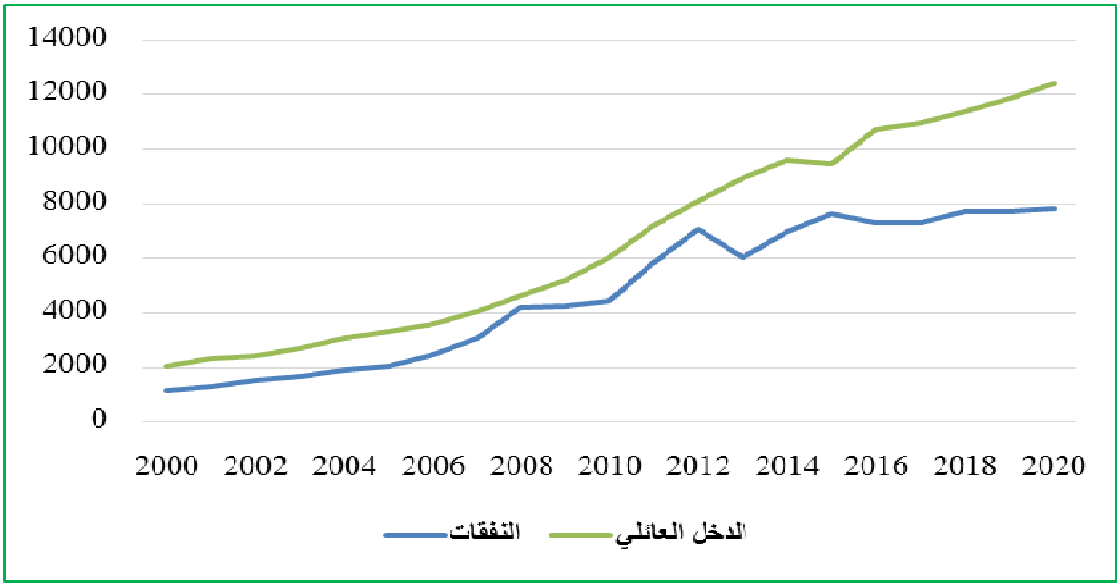

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام في الجزائر والدخل العائلي المتاح خلال فترة الدراسة مع حدوث بعض الانخفاض في بعض السنوات فقط نتيجة للأزمات الاقتصادية وخاصة أزمات انخفاض أسعار البترول كون الاقتصادي الجزائري اقتصاد ريعي.

ولمعرفة علاقة ارتباط الإنفاق العام بالدخل العائلي المتاح قمنا بمعالجة البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من أجل التعرف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي العام المتبع من طرف الدولة على الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000–2020) وهذا بحساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (الدخل العائلي المتاح) من خلال العلاقة التالية:

$$r = \frac{n(\Sigma xy) - (\Sigma x)(\Sigma y)}{\sqrt{[\, n\Sigma x^2 - (\Sigma x)^2 \,]\,[\, n\Sigma y^2 - (\Sigma y)^2 \,]}}$$

وبلغ قيمة معامل الارتباط بين متغيرات هذه الدراسة (**rp = 0.973**) أي نسبة 97.3 % وهو أكبر من نسبة 70% أي أنه هناك ارتباط طردي قوي بين الإنفاق الحكومي العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، ويفسر هذا بالتضخم في الوظيف العمومي، وباعتبار كتلة الأجور تمثل الحصة الكبرى من نفقات التسيير ما يفوق 60 % وبالتالي فإن أي زيادة في نفقات تخص الأجور سوف تؤثر على الدخل العائلي المتاح.

المبحث الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة

سوف نحاول في هذا الجزء مناقشة الفرضيات التي بنيت عليها هذه الدراسة وهذا بعدما تم تحليل كل من مسار تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2020) وتطور مسار الدخل العائلي المتاح ومعرفة العلاقة بينهم من خلال معامل الارتباط في نفس الفترة.

المطلب الأول: مناقشة الفرضية الأولى

تنص هذه الفرضية على أنه هناك تزايد موجب في الإنفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة (2000-2020).

فمن خلال تحليلات الجدول الخاص بتطور مسار الإنفاق العام في الجزائر توصلنا إلى أنه هناك تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2009) وأرجعنا سبب هذه الزيادة هو توجه الجزائر نحو السياسة التوسعية في الإنفاق من خلال إقرار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) ومخطط النمو (2005-2009)، وخلال الفترة (2010-2014) لاحظنا أيضا الارتفاع في الانفاق العام بحيث سجلت النفقات العامة سنة 2010 ما قيمته 4466.9 مليار دينار لتصبح سنة 2014 مقدار 6995 مليار دينار، وخلال الفترة (2015-2020) بلغت النفقات العامة للجزائر في سنة 2015 مبلغ 7656 مليار دينار، في حين عرفت النفقات بين 2016-2018 استقرارا نسبيا فنلاحظ في هذه الفترة تناقص واضح أو تخفيض كبير في النفقات وإذا أردنا معرفة السبب فهو نقص الإيرادات أو بمعنى أدق انخفاض سعر البترول والذي هو أساس مداخيل الاقتصاد الوطني مما جعل الدولة الجزائرية تتبع سياسة التقشف، وأما في الفترة بين 2019-2020 فلاحظنا استمرار لارتفاع النفقات العامة وهذا راجع لزيادة النفقات الصحية والتحويلات الاجتماعية نتيجة الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19. وعليه فمن خلال هذه التفسيرات يمكننا **قبول الفرضية الأولى** أي أنه هناك تزايد موجب في الإنفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة (2000-2020).

المطلب الثاني: مناقشة الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه هناك تزايد موجب في الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

فمن خلال تحليلات الجدول الخاص بتطور مسار الدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) لاحظنا أنه مع بداية سنة 2000 حتى سنة 2009 عرف الدخل العائلي المتاح ارتفاعا ورافق ذلك زيادات مماثلة ومعتبرة في الاستهلاك العائلي، حيث تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهو ما يفسر باستقرار معدل التضخم وبداية تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين، وفي الفترة (2010-2014) استمر الدخل العائلي المتاح في الارتفاع بمعدلات زيادة تتراوح بين 7% و19%، ولكن في سنة 2015 انخفض الدخل العائلي المتاح ولكنه انخفاض موجب وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم وانهيار أسعار البترول في سنة 2014، لكن سرعان ما عاد الدخل العائلي المتاح في الارتفاع الموجب سنة 2016 واستمر في الارتفاع حتى سنة 2018 وهذا راجع لإعادة استقرار أسعار البترول مرة أخرى، لكن مع

بداية سنة 2019 ونهاية سنة 2020 عرف النشاط الاقتصادي تراجعا ملحوظا نتيجة الأزمة الصحية العالمية، ولكن الدولة الجزائرية بقيت محافظة على استقرار الدخل العائلي المتاح خلال هذه الفترة بالصيغة الموجبة، وهذا ما يقودنا إلى **قبول الفرضية الثانية** والرامية إلى أنه هناك تزايد موجب للدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

المطلب الثالث: مناقشة الفرضية الثالثة

يمكننا مناقشة هذه الفرضية والتي مفادها أنه هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2020) من خلال تحليلات الجدول الخاص بتطور الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر والذي توصلنا إلى أنه هناك تزايد موجب في كل من الإنفاق العام ومستوى الدخل العائلي المتاح وكلما زاد الإنفاق الحكومي لاحظنا زيادة في الدخل العائلي المتاح ما عدا في بعض السنوات التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة من خلال انهيار أسعار البترول، ولكن غير ذلك لاحظنا انه هناك علاقة طردية بين المتغيرين وما يثبت ذلك أيضا هو قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (rp = 0.973) أي نسبة 97.3 % أي أنه هناك ارتباط طردي قوي وموجبة بين الإنفاق الحكومي العام والدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وهذا ما يقودنا إلى **قبول الفرضية الثالثة** والتي تؤكد على أنه هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

خلاصة الفصل:

تم التطرق على مستوى هذا الفصل إلى الإطار المنهجي للدراسة وأيضا دراسة وتحليل ظاهرة الإنفاق الحكومي في الجزائر وأثره على الدخل العائلي المتاح خلال الفترة (2000-2020)، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات المتحصل عليها من طرف الهيئات الرسمية المختصة بالإحصائيات في الجزائر، وتوصلنا من خلال مناقشة الفرضيات إلى أنه هناك تزايد موجب في الإنفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وهناك أيضا تزايد موجب للدخل العائلي المتاح في الجزائر خلال نفس الفترة، و بعد حسابنا لمعامل الارتباط الذي بلغ نسبة 97.3 % تم التأكيد على أنه هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

!

خاتمة عامة

خاتمة:

لقد استهدفنا في دراستنا هذه أحد المواضيع التي تعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ومنها الجزائر، حيث أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من دورها في إبراز معرفة أثر الانفاق الحكومي على الدخل العائلي المتاح في الجزائر، وهذا من خلال تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بهذين المتغيرين في الجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي حاولنا تحليل مسار تطور كل من الإنفاق العام والدخل العائلي المتاح من سنة 2000 إلى سنة 2020، معرفة علاقة الارتباط بينهما بحساب معامل الارتباط في نفس الفترة، حيث تمكنا عبر مختلف الفصول المكونة لهذه الدراسة بالخروج بجملة من النتائج وهي موضحة في النقاط التالية:

– يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية للدولة، ومن مقومات النشاط الاقتصادي ويشكل أهم جوانبه الأساسية؛

– الإنفاق الحكومي أحد أهم السياسات الاقتصادية ومن أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه النشاط الاقتصادي؛

– توصلنا من خلال الدراسة التحليلية بإن ظاهرة تزايد النفقات راسخة في الاقتصاد الجزائري كما تؤكده جل المعطيات الإحصائية التي تطرقنا إليها؛

– هناك تزايد مستمر في النفقات الكلية للجزائر على طول فترة الدراسة (2000–2020)؛

– توصلنا من خلال تطور مسار النفقات العامة بأن نفقات التسيير دائما تكون أكبر من نفقات التجهيز طول فترة الدراسة (2000–2020)؛

– يرجع ارتفاع نفقات التسيير خلال فترة الدراسة إلى مراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الأسلاك الخاصة من طرف الدولة الجزائرية؛

– يرجع سبب زيادة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000–2020) هو التوجه نحو السياسة التوسعية في الإنفاق من خلال إقرار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ومخططات النمو خلال الفترة (2001–2004)، الفترة (2005–2009)، الفترة (2010–2014)؛

– عرفت النفقات بين (2016–2018) استقرارا نسبيا بحيث لاحظنا في هذه الفترة تناقص واضح أو تخفيض كبير في النفقات ويرجع السبب لنقص الإيرادات أو بمعنى أدق انخفاض سعر البترول والذي هو أساس مداخيل الاقتصاد الوطني؛

– ارتفاع في نفقات التسيير للجزائر في سنة 2019 و2020 وهذا راجع للأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، والتي أدت بالجزائر بالزيادة في النفقات خاصة في قطاع الصحة، وكذلك ارتفاع التحويلات الاجتماعية لدعم العائلات المعوزة وبعض النشاطات والحرف التي تضررت نتيجة الغلق الإجباري؛

– توصلنا من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري أن الدخل المتاح العائلي يعتبر من أهم محددات الاستهلاك العائلي، فإن زيادة الدخل المتاح تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي.

– الجزائر كغيرها من البلدان تتطلع إلى التنمية، لأن الاقتصاد الجزائري مر بعدة تقلبات أثرت بشكل كبير على الاستهلاك العائلي، مما دفع بالجزائر القيام بإصلاحات تهدف إلى تحسين الدخل العائلي المتاح.

– من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة التحليلية وجدنا بأن الدخل العائلي المتاح عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2000–2020)، وهذا راجع إلى التدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، ومن هذه الإجراءات الدعم الاجتماعي ودعم الأسعار، رفع الأجور والمرتبات....الخ.

– مع بداية سنة 2010 بدأ نمو الدخل العائلي في الانخفاض بسبب ارتفاع معدل التضخم، لكن سرعان ما عاد الدخل إلى الزيادة؛

– هناك علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام في الجزائر والدخل العائلي المتاح خلال فترة الدراسة مع حدوث بعض الانخفاض في بعض السنوات فقط نتيجة للأزمات الاقتصادية وخاصة أزمات انخفاض أسعار البترول كون الاقتصادي الجزائري اقتصاد ريعي.

وفي الأخير تنبثق من هذه الدراسة مجموعة من المقترحات وتفتح لنا آفاق جديدة للدراسة وذلك كما يلي:

المقترحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال البحث ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وخاصة تحسين معدل نمو الدخل العائلي المتاح وديمومته، ومن أهم هذه التوصيات:

– للإنفاق الحكومي أثر معنوي في دفع عجلة التنمية ولذلك يجب الاعتماد عليه كأداة من أدوات السياسة المالية الفعالة خصوصا في المدى الطويل عن طريق تبني سياسة إنفاقيه تنسجم مع أهداف النمو الاقتصادي عند وضع البرنامج من طرف صناع القرار؛

– إعادة النظر في السياسة المنتهجة حاليا في الجزائر ووضع معايير لتقييم اتجاه النفقات العامة في البلد، وتحديد الحد الأمثل للتدخل؛

– توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة؛

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية فيما يخص قانوني أدولف فاجنر وبيكوك وويزمان؛

– العمل على توزيع أكثر عدالة للدخل نظرا لأهميته كمحدد رئيسي للاستهلاك العائلي وكذا من أجل تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين؛

– التقليل من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر لتمويل النفقات العامة، وذلك لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في إيرادات من قطاع المحروقات؛

– ترشيد الإنفاق العام بشقيه من أجل تحسين سيرورته، حيث يتطلب ترشيد نفقات التسيير العمل على تفادي الإنفاق المترف الغير موجه عن طريق دراسة متطلبات وحاجات كل قطاع من القطاعات لأنها غير منتجة

ولا تؤثر في المدى القصير وزيادتها تساهم في حصول التضخم الذي يعيق النمو، أما ترشيد نفقات التجهيز خاصة في ظل البرامج التنموية الضخمة وحجم الإنفاق الموجه لها فيكون عن طريق خلق جهاز إنتاجي وليس فقط تنشيطه يساهم في زياد النمو الاقتصادي ومنه زيادة الدخل العائلي المتاح؛

– ضرورة التحكم في العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الإنفاق ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها المستقبلية لاتخاذ التدابير اللازمة عن طريق الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية وذلك ببناء نماذج قياسية من أجل تحليلها والتنبؤ لها.

آفاق الدراسة:

لا يمكن اعتبار هذه الدراسة شاملة لكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، لذا نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

– أثر ظاهرة التزايد في النفقات العامة على الاستثمار في الجزائر.

– علاقة تحسين الدخل العائلي المتاح بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

– أثر الدخل العائلي المتاح على رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

!

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. إ براهيم عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993.
2. أحمد رمضان نعمة الله، لإيمان عطية ناصف ومحمد سيد عابد: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
3. حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
4. حسين خربوش، حسين اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2013.
5. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1995.
6. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005.
7. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتحليل، وائل للنشر، الأردن، ط11، 2014.
8. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
9. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
10. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
11. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994.
12. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
13. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
14. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
15. عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
16. عبد الكريم صادق بركات، يومن أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1996.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
18. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1994.
19. علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
20. علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر،1995.
21. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

22. الفار خليل مصطفى، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

23. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، نشر عالم الكتب الحديث، الأردن.

24. قحطان السيوفي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، 1989.

25. متولي مختار، النظرية الاقتصادية الكلية مدخل رياضي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1993.

26. مجدي محمود شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004.

27. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة السياسات المالية للنظام الرأس مالي، دار جامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

28. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

29. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

30. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

31. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003.

32. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

33. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

34. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دالا الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

35. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة، الأردن، ط1، 2007.

36. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

37. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 296.

38. هارون الطاهر، بلمرابط أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997.

39. يوسف البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

المجلات العلمية:

1. أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 17، 2015.

2. أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970-2005)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008.

3. بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر–دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 – 2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

4. توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، مجلة الحوار المتمدن، العدد، 5356، 2016، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=539610، تاريخ الاطلاع: 2022/06/06 على الساعة (20:32).

5. حسام غردايز، قويد بوطالب، التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة 1988 إلى 2013، مجلة كامل الاقتصاد، العدد 01، مارس 2020.

6. حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002.

7. رقوب نريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر – بيكوك وويزمان خلال الفترة (2000–2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2020.

8. صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، 2008.

9. وافي ناجم، حلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، جامعة أحمد دراية، الجزائر، جوان 2020.

<u>الرسائل والأطروحات:</u>

1. سمير معوشي، التحليل الكمي لسلوك الانفاق الاستهلاكي الأسري الجزائري اتجاه المجاميع السلعية (انطلاقا من نتائج المسحين الأسريين 1988 – 2000 /ONS)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر،2007.

2. طال خيرة، المنهجية قياسية لسلوك ادخار العوائد الجزائرية والتضخم، مذكرة لنيل ماجيستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.

3. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2014.

4. مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، 2018.

التقارير والنشرات الإحصائية:

1. إحصائيات منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولية، إحصائيات دخل إنفاق الأسرة المعيشية، 24 نوفمبر 2003.

2. تقارير الديوان الوطني للإحصائيات 2020.

3. تقارير وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قائمة اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر.

4. تقارير وزارة المالية الجزائرية 2021.

المراجع الأجنبية:

1. Amani Ismail, Impact des Composantes de la Politique Budgétaire sur l'Inflation et la Croissance en Algérie: 1970-2014, Thèse de doctorat, Université Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Oran, 2017.

2. Michel Herland, Keynes ET la macroéconomie, économica, Paris, 2000.